

# دراسة واختبار تأثير خصائص منشاتي مراقب الحسابات وعميله علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

د/ رضا محمود محمد عبد الرحيم \*

د/ عمرو محمد خميس محمد \*\*

---

(\*) د. رضا محمود محمد عبد الرحيم : بكالوريوس المحاسبة – جامعة الاسكندرية – ٢٠٠١ م ، ماجستير المحاسبة – جامعة الاسكندرية ٢٠١٠ ، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة – جامعة الاسكندرية – ٢٠١٧ م ، مدرس بكلية التجارة – جامعة الاسكندرية ٢٠١٧ م ، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية والمراجعة ، ومنتدب انتداب كلي بكلية الدراسات التجارية وإدارة الاعمال بالجامعة المصرية للتعلم الالكتروني الاهلية، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية والمراجعة.

Email: reda.abdelrahim@alexu.edu.eg

(\*\*) د. عمرو محمد خميس محمد : بكالوريوس المحاسبة – جامعة الاسكندرية – ٢٠٠١ م ، ماجستير المحاسبة – جامعة الاسكندرية ٢٠١٠ ، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة – جامعة الاسكندرية – ٢٠١٧ م ، مدرس بكلية التجارة – جامعة الاسكندرية ٢٠١٧ م ، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية والمراجعة .

Email: amr.khamis@alexu.edu.eg

## ملخص الدراسة:

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير كل من خصائص عميل المراجعة (الحجم، الربحية، المخاطر، التعقيد) وخصائص منشأة مراقب الحسابات (الحجم، التخصص الصناعي) على أتعاب مراجعة القوائم المالية. وباستخدام عينة من ٢٥٠ مشاهدة سنوية تخص ٥٠ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩، وبالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار المتعدد تم اختبار فروض الدراسة. وخلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم منشأة عميل المراجعة ومخاطر أعمالها وحجم مكتب المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية، ووجود تأثير سلبي معنوي لربحية منشأة عميل المراجعة وتعقيد عملياتها والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية.

وخلصت الدراسة أيضا إلي أن حجم مكتب المراجعة هو العامل الأكثر أهمية من بين العوامل التي تم اختبارها في تحديد قيمة أتعاب المراجعة بما له من قدرة تفسيرية مرتفعة. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية على المتغير التابع، في سياق العلاقات محل الدراسة، انتهى البحث إلى أن كل من تأخر اصدار تقرير المراجعة واستقلال مجلس إدارة منشأة عميل المراجعة له تأثير إيجابي معنوي علي أتعاب مراجعة القوائم المالية، بينما تاريخ نهاية السنة المالية له تأثير إيجابي غير معنوي علي قيمة هذه الأتعاب.

الكلمات الدالة: خصائص منشأة عميل مراقب الحسابات ، خصائص مكتب المراجعة، أتعاب المراجعة.

## Abstract:

The research aimed to study and test the effect of each of the auditee client characteristics (size, profitability, risk, complexity) and auditor's characteristics (size, industrial specialization) on the audit fees for the financial statements. Using a sample of 250 annual observations of 50 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2015 to 2019, and based on multiple regression analysis models, the study's hypotheses were tested.

The research concluded that there is a positive and significant impact of the size of the auditee client firm, its business risks, and the size of the audit firm on the financial statements audit fees, and the research concluded that there is a significant negative impact on the profitability of the auditee client's firm, the complexity of its operations, and the industrial specialization of the audit firm on the value of audit fees for financial statements.

The study also concluded that the size of the audit firm is the most important factor among the factors that have been tested in determining the value of audit fees, with its high explanatory power. Regarding the influence of the control variables on the dependent variable, in the context of the relationships under study, the research concluded that both the delay in issuing the audit report and the independence of the board of directors of the auditee client firm have a positive, significant effect on the audit fees for financial statements, while the date of the end of the fiscal year has a positive, (non-significant) effect on the value of these fees.

**Key Words:** auditee client Firm Characteristics, audit Firm Characteristics, Audit Fees.

### أولاً: مقدمة

تشير نظرية الوكالة إلى أن الفصل بين الملكية والإدارة يخلق تضارباً بين المديرين الذين قد ينخرطون في أنشطة تحقق مصالحهم الشخصية وأصحاب المصلحة الذين لا يراقبون عن كثب قرارات المديرين. وللتحكم في قرارات الإدارة ومراقبتها يميل المساهمون إلى دفع تكاليف الرقابة التي قد تشمل، من بين أمور أخرى، تكاليف إعداد ومراجعة القوائم المالية. لذلك، يُنظر إلى مراقب الحسابات على أنه آلية حوكمة مؤسسية تعمل على تحسين جودة التقارير المالية للشركات وتخفيض عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح بين المديرين وأصحاب المصالح (Naser & Hassan, 2016)

وتعتبر أتعاب المراجعة Audit Fees من المحددات الهامة لجودة عملية المراجعة لأن انخفاض هذه الأتعاب قد يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة من خلال تخصيص مراقب الحسابات لعدد غير كافٍ من المساعدين المنوط بهم أداء عملية المراجعة وتخصيص وقت أقل لعملية المراجعة. وذلك حتى تنخفض التكلفة التي يتحملها، لذا يجب أن تكون أتعاب المراجعة مناسبة للجهد المبذول في عملية المراجعة (علي، ٢٠١٩).

ولقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة (El-Gammal, 2012; Amba & Al-Hajeri, 2013; Owusu & Bekoe, 2019). بمفهوم أتعاب المراجعة التي تمثل مبالغ الأتعاب التي يتقاضاها مراقبو الحسابات مقابل عملية المراجعة التي يتم إجراؤها لحسابات الشركة الخاضعة للمراجعة، ويستند تحديدها إلى العقد المبرم بين مراقبي الحسابات والجهة الخاضعة للمراجعة وفقاً للوقت الذي تستغرقه عملية المراجعة، والخدمة المطلوبة، وعدد الموظفين اللازمين لعملية المراجعة. حيث يمثل هذا النوع من الأتعاب منفعة لكل من مراقبي الحسابات والعملاء لأنها تمثل

تكلفة للشركات بقدر ما تمثل سمعة جودة خدمات مراقبي الحسابات ويتم تحديدها من منظور العرض والطلب بسوق خدمة المراجعة.

وتتضمن الأتعاب الإجمالية لعملية المراجعة نوعين (2017) Hong & My أحدهما أتعاب عادية والأخرى أتعاب غير عادية. وعرف (2018) Mohammed & Saeed الأتعاب غير العادية بإنها أتعاب مراجعة غير طبيعية، تعبر عن الفرق بين الأتعاب الفعلية للمراجعة والأتعاب المتوقعة. وتعبر الأتعاب الفعلية عن الأتعاب المدفوعة لمراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية، أما الأتعاب المتوقعة فهي تمثل أتعاب المراجعة في مستواها العادي وفي الظروف المستقرة وبالشفاافية والوضوح الكاملين.

وقد تناولت العديد من الدراسات (Joshi & Al- Bastaki 2000; Naser & Nuseibeh, 2007; Gonthier- Besacier & Schatt ,2007; El-Gammal ;2012; Mohammed & Saeed,2018; Rewczuk & Modzelewski,2019; Owusu & Bekoe,2019; Santhosh & Ganesh,2020) محددات أتعاب المراجعة، فمنها ما يتعلق بالمنشأة محل المراجعة مثل الحجم والريحية ومخاطر الأعمال وتعقد العمليات ونوع الصناعة وخصائص مجلس الإدارة. ومنها ما يتعلق بمنشأة مراقب الحسابات مثل الحجم والخبرة والسمعة والمنافسة المهنية والتخصص وفترة البقاء مع العميل.

وقد أكدت معايير المراجعة الدولية في القاعدة (٣٠٢) ضمن إرشادات قواعد واداب وسلوك المهنة علي عدم تقاضي أية أتعاب عن الخدمات إلا في حالة التوصل إلي نتيجة معينة (Santhosh & Ganesh,2020). بينما أكد الميثاق المصري لاداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة علي عدم وضع نظام عملي لكيفية تحديد أتعاب المراجعة بحيث تكون مناسبة لما يبذله مراقب الحسابات من جهد ووقت في عملية المراجعة، وما يحيط بها من صعوبات ومخاطر (صالح&أحمد، ٢٠١٩).

وأيضا لا يوجد إفصاح من قبل الشركات في مصر عن اتعاب المراجعة، ما عدا اشارة معظم الشركات في محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين (ابراهيم، ٢٠١٨). لذلك طالبت بعض الدراسات بضرورة الكشف عن أتعاب المراجعة بالقوائم المالية والعوامل المحددة لها، لما لهما من أهمية كبيرة لأصحاب المصالح. وكذلك اهتمت الدراسات في بيئات الاعمال في الدول المتقدمة باختبار العلاقة التأثيرية بين كل من خصائص منشأة عميل المراجعة وخصائص منشأة مراقب الحسابات من جهة، وأتعاب المراجعة من جهة أخرى، فهل تتأثر أتعاب مراجعة القوائم

المالية في مصر ببعض خصائص منشأتي مراقب الحسابات وعميله؟ هذا ما سيجيب عنه البحث الحالي نظريا وعمليا .

### ثانياً: مشكلة الدراسة

إنطلاقاً من اهتمام كثير من الدراسات (Jizi & Nehme,2018; Mohammed & Saeed,2018; Rewczuk & Modzelewski,2019; Shan et al.,2019; Santhosh & Ganesh,2020; Schierstedt & Corten,2021) بألعاب المراجعة والعوامل المحددة لهذه الاعتاب، يمكن بلورة مشكلة البحث في كيفية الاجابة نظريا وعمليا على التساؤلات التالية: هل تتأثر الاعتاب التي تدفعها الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بكل من حجم وربحية ومخاطر وتعدد عمليات منشأة عميل المراجعة؟ وكذلك هل تتأثر الأعباء التي تدفعها الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وتخصصها الصناعي؟

### ثالثاً: أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى دراسة واختبار أثر خصائص منشأة عميل المراجعة على أعباء المراجعة من جهة، ودراسة واختبار أثر خصائص منشأة مراقب الحسابات على أعباء المراجعة من جهة أخرى، وذلك في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٩ .

### رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من الناحية العلمية لكونه يتوافق مع اتجاهات البحوث الحديثة في مجال المراجعة التي قامت بدراسة محددات أعباء المراجعة لما لها من أهمية كبيرة في تحسين مستوي أعباء المراجعة مما ينعكس تأثيره على كثير من المتغيرات منها جودة المراجعة، وإدارة الأرباح، ومخاطر التقاضي.

وتتبع أهمية البحث من الناحية العملية من كونه يقدم دليلاً عملياً من بيئة الأعمال المصرية من خلال قياس أعباء المراجعة باستخدام أرقام فعلية من واقع محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بما يحسن فاعلية القرارات للمهتمين بمهنة المراجعة، وخاصة منشآت المحاسبة والمراجعة.

ومن أهم دوافع البحث المساهمة في تضييق الفجوة الأكاديمية في هذا الشأن، خاصة ندرة البحوث في هذا المجال في مصر، وأيضاً إيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقات محل

الدراسة في بيئة الممارسة المهنية في مصر، والتغلب على عيوب منهجيات كثير من البحوث المصرية السابقة المناظرة والتي كان معظمها يعتمد على الاستقصاء كأداة بحث.

#### خامساً: نطاق الدراسة

يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر خصائص منشأة عميل المراجعة وخصائص منشأة مراقب الحسابات على أتعاب المراجعة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ويخرج عنه الشركات الاخرى غير المقيدة، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩. كما يخرج عنه العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على أتعاب المراجعة (مثل: نوع الصناعة، نهاية السنة المالية، فترة بقاء منشأة المراجعة، المنافسة بين منشآت المراجعة، سمعة وخبرة منشأة المراجعة، القدرة الادارية، خطر التقاضي، قابلية التقارير المالية للقراءة). وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة وفترة الدراسة.

#### سادساً: خطة الدراسة

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته، في ضوء نطاقه، سوف يستكمل البحث على النحو التالي: الأطار النظري للبحث واشتقاق الفروض، نموذج ومنهجية البحث، النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

#### سابعاً: الإطار النظري للبحث واشتقاق الفروض

##### ١- أتعاب المراجعة من منظور مهني:

تُعرف المراجعة الخارجية وفقاً لـ (Arens et al (2016 بأنها خدمة مهنية توكيدية تصديقية تهدف لإضفاء الثقة على القوائم المالية، وذلك من خلال قيام مراقب الحسابات بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وجمع الأدلة الكافية والملائمة، لإبداء رأيه الفني المحايد من خلال تقرير مكتوب، بشأن عدالة وصدق القوائم المالية وأنها خالية من التحريفات الجوهرية، وتوصيل ذلك الرأي لأصحاب المصلحة.

وتقوم لجنة المراجعة بتوصية وترشيح منشأة المراجعة لاختيار مراقب الحسابات ومناقشة أتعابه وإعداد خطاب تكليفه، يحدد فيه تشكيلة الخدمات المطلوب تنفيذها (Januarti et al.,2020) ويتم تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه بناءً على قرار الجمعية العامة للمساهمين. وتكون الأتعاب نظير الوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة، لذلك تعتبر عملية تحديد أتعاب المراجعة من العمليات المعقدة.

وزادت أهمية أتعاب مراقبي الحسابات بعدما شهدت بداية الألفية الجديدة اكتشاف مجموعة متنوعة من عمليات الغش المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي أعقبها العديد من الخطوات التي اتخذت لتعزيز جودة حوكمة الشركات متضمنة ممارسات مراقب الحسابات واستقلاله من خلال الالتزام بقواعد والإجراءات التشغيلية لمنشآت المراجعة وكذلك وضع حد لـ "التنظيم الذاتي" للمهنة. بالإضافة للإلزام بتدوير مراقبي الحسابات كل خمس سنوات، مع التأكيد على ضرورة فصل أنشطة المراجعة عن الخدمات الاستشارية (Gonthier- Besacier & Schatt, 2007).

ويختلف مراقبو الحسابات في حجم منشأة مراقب الحسابات ومستوي الخبرة الذي يؤثر على أتعاب المراجعة، فمن جانب العرض توجد عدة عوامل مختلفة تؤثر على السعر الذي تطلبه منشأة مراقب الحسابات، ووجد أن منشآت مراقبي الحسابات الكبيرة BIG4، تتقاضى أتعاب أعلى من منشآت مراقبي الحسابات الصغيرة، وأن حجم الشركة محل المراجعة وتعقيدات عملياتها من أهم محددات أتعاب المراجعة، فالشركات الكبيرة تتطلب مجهوداً أكبر، لذلك يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار المخاطر قبل إصدار الرأي النهائي وحساب الأتعاب، واختيار مراقبي حسابات ذوي خبرة عالية ومؤهلين من أهم مفاتيح التكلفة على منشآت مراقب الحسابات ، كما ان تغيير مراقب الحسابات من أهم محددات الأتعاب ومحددات الارتباط (Yang, 2018).

ولقد حظي مفهوم أتعاب المراجعة باهتمام كبير من قبل الدراسات السابقة، حيث عرفت دراسة (El-Gammal 2012) أتعاب المراجعة على أنها مبالغ الأجرور التي يتقاضاها مراقبو الحسابات مقابل عملية المراجعة التي يتم إجراؤها لحسابات الشركة الخاضعة للمراجعة، ويستند تحديدها إلى العقد المبرم بين مراقب الحسابات والجهة الخاضعة للمراجعة وفقاً للوقت الذي تستغرقه عملية المراجعة، والخدمة المطلوبة، وعدد الموظفين اللازمين لعملية المراجعة. بينما عرفها (Amba & Al-Hajeri 2013) بأنها المبالغ التي يتوقع أن تقوم منشأة عميل المراجعة بدفعها لمراقب الحسابات لاداء خدمات المراجعة والتوكيد، حيث يمثل هذا النوع من الأتعاب منفعة لكل من مراقبي الحسابات والعملاء لأنها تمثل تكلفة للشركات بقدر ما تمثل سمعة جودة خدمات مراقبي الحسابات. علي الجانب الآخر يتوقع مراقبو الحسابات الحصول علي اتعاب مناسبة لخدماتهم للحفاظ عليها عند مستوي مرضي. بينما يري (Urhoghide & Izedonmi 2015) أن أتعاب المراجعة هي المدفوعات التي يتم دفعها إلى مراقبي الحسابات والتي تتعلق مباشرة بوظيفة

المراجعة. وبشكل عام، يجب أن تغطي أتعاب المراجعة تكاليف المراجعة وتوفر ربحاً معقولاً. لذلك، يمكن النظر إلى أتعاب المراجعة على أنها مزيج من عنصرين؛ تكلفة وأرباح المراجعة. ويرى الباحثان أن أتعاب المراجعة هي قيمة ما يتقاضاه مراقب الحسابات من عميل المراجعة نظير الوقت والجهد المبذول في أداء عملية المراجعة. وهي المصدر الرئيسي لمنشأة المراجعة، والتي تسعى إلي تعظيم العائد من ممارسة المهنة، كما أنها تمثل تكلفة عملية المراجعة بالنسبة لعميل المراجعة ويسعى العميل إلي تخفيض هذه التكلفة إلي أدنى حد ممكن. وفيما يتعلق بمحددات أتعاب المراجعة، نعتقد أن هناك جدل بحثي كبير بين الدراسات المحاسبية في هذا الشأن، إلا أنه يمكن تقسيم تلك المحددات إلى مجموعتين هما الأبرز، المجموعة الأولى (العوامل التي تخص منشأة عميل المراجعة) أهمها: الحجم، تعقيد العمليات، الربحية ومخاطر الأعمال. والمجموعة الثانية (العوامل التي تخص منشأة مراقب الحسابات) أهمها: الحجم، التخصص الصناعي. وسوف تكون تلك المحددات هي مسار دراستنا الحالية من خلال تناولها بشئ من التفصيل في الجزئية التالية.

٢- تحليل العلاقة بين حجم منشأة عميل المراجعة و أتعاب المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث:

يمثل حجم منشأة عميل المراجعة إحدى الخصائص التشغيلية المميزة لها، والتي تحدد قدرتها وطاقاتها المتولدة من الموارد البشرية، والمادية، والتكنولوجية، والتي تساعد على تحقيق أهدافها المالية وغير المالية، في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وبالتالي خلق ميزة تنافسية، وامتلاك حصة سوقية أكبر من سوق المنتج، يتم الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس ودرجة الإفصاح المحاسبي (Urhoghide & Izedonmi, 2015; Kimeli, 2016; Naser & Hassan, 2016; Musah, 2017)

وتوصلت دراسات كثيرة (Kikhia, 2015; Kimeli, 2016; Naser & Hassan, 2016; Musah, 2017; Owusu & Bekoe, 2019; Hossain & Sobhan, 2019; Kanakriyah, 2020; Shakhathreh & Alsmadi, 2021) إلي وجود تأثير ايجابي ومعنوي لحجم منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية.

كما اتفقت دراسات كثيرة (Kikhia, 2015; Musah, 2017; Hassan & Naser, 2017; Owusu & Bekoe, 2019; Shakhathreh & Alsmadi, 2021) علي أن هذا التأثير الايجابي لحجم



منشأة عميل المراجعة علي اتعاب المراجعة سببه أنه كلما كبر حجم الشركة كلما كانت أعمالها أكثر تعقيداً وزادت الضغوط السياسية والاجتماعية عليها لزيادة مساهمتها البيئية والاجتماعية مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على المعلومات ومن ثم تزيد الحاجة إلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح لزيادة الثقة وتقييم أداء هذه الشركات ومساعدة أصحاب المصالح على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وبالتالي تكون أتعاب المراجعة أكثر ارتفاعاً.

وأضافت دراسات أخرى (Wahab and Zain, 2013; Urhoghide & Izedonmi, 2015; Kimeli, 2016; Hossain & Sobhan, 2019; Kanakriyah, 2020) أن التأثير الإيجابي لحجم منشأة عميل المراجعة على اتعاب المراجعة سببه أن استخدام العمالة وجهد مراقب الحسابات يرتفعان مع ارتفاع حجم أعمال الشركة. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من جهد ووقت المراجعة لحسابات الشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم. وأن الشركات كبيرة الحجم لديهم أيضاً موارد مالية كافية لتوظيف منشآت مراجعة دولية كبيرة. ومن ثم، فإن الشركات كبيرة الحجم ستدفع أتعاباً أعلى من الشركات الصغيرة.

ومن جهة أخرى تري دراسة (Naser & Hassan (2016 أن سبب التأثير الإيجابي لحجم منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة تجمل الشركات الكبيرة لتكاليف وكالة عالية ناتجة عن تضارب محتمل بين الإدارة وأصحاب المصلحة، كما أنها أكثر عرضة للخطر من الشركات الصغيرة بسبب الظهور العام. ولتقليل تكاليف الوكالة والتكاليف السياسية، تميل الشركات الكبيرة إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات المالية وغير المالية، وبالتالي، يحتاج مراقبو حساباتها لبذل مزيد من الجهد والوقت لمراجعة حسابات الشركات الكبيرة وبالتالي يطالبون بأتعاب مراجعة أعلى.

ويعكس الدراسات السابقة توصلت دراسة (EIGammal & Gharzeddine (2020 إلى زيادة اتعاب المراجعة للشركات صغيرة الحجم مقارنة بالشركات كبيرة الحجم، وتم تفسير هذه العلاقة السلبية بأن الشركات الأكبر يجب أن يكون لديها آليات أقوى لحوكمة الشركات ورقابة داخلية أعلى، وبالتالي وجود تقارير مراجعة داخلية أكثر موثوقية، وهو الشيء الذي يجعل عمل مراقب الحسابات أسهل وأكثر سلاسة ويتطلب جهداً أقل.

وأبرزت دراستي (Kimeli, 2016; Shakhathreh & Alsmadi, 2021) المقاييس الأكثر شيوعاً لحجم منشأة عميل المراجعة والتي تتمثل في عدد الموظفين وإجمالي إيرادات الشركة واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. وتوصلت إلى أن التأثير الإيجابي لحجم منشأة عميل المراجعة علي

أتعاب المراجعة يرجع لقياس حجم المنشأة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول فيستطيع حجم المنشأة تحديد ٧٠% من الأتعاب، بينما عندما يتم قياس حجم الشركة بإجمالي المبيعات تنتج علاقة سلبية بالأتعاب، حيث تعتمد على نوع الصناعة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وعندما تم قياس حجم الشركة بعدد الموظفين وحجم الإيرادات نتج عنها مشكله الارتباط الذاتي المتعدد Multicollinearity. ولذا سيعتمد الباحثان على قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول عند إجراء الدراسة التطبيقية.

ويخلص الباحثان مما سبق إلي أن حجم منشأة عميل المراجعة هو العامل التوضيحي الأكثر تأثيرا علي تسعير خدمة المراجعة وتحديد أتعابها، حيث لأن الشركات كبيرة الحجم تحتاج لمزيد من إجراءات المراجعة لوجود معاملات أكثر من حيث العدد والقيمة؛ كما أن الشركات كبيرة الحجم لديها الموارد المالية الكافية لتعيين مراقبي حسابات ذو جودة عالية مما يؤدي إلي دفع أتعاب أعلى لهم، وبالتالي يتفق الباحثان مع غالبية الدراسات السابقة بوجود تأثير إيجابي معنوي لحجم منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة، وبالتالي يمكن اشتقاق فرض الدراسة الاول كما يلي:  
الفرض الأول (H1): يؤثر حجم منشأة عميل المراجعة إيجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- تحليل العلاقة بين ربحية منشأة عميل المراجعة و اتعاب المراجعة واشتقاق الفرض الثاني للبحث:

تعتبر ربحية منشأة عميل المراجعة العامل الأكثر حيوية الذي يؤثر على تحديد أتعاب المراجعة حيث تستخدم ارباح الشركات في تقييم أداء الادارة في الاستخدام الفعال للموارد المخصصة لها. ويمكن معرفة منشأة عميل المراجعة من خلال الارقام الواردة بالقوائم المالية (EI- Gammal, 2012). ولقد أشارت دراسة (Naser & Hassan (2016 إلى أن الشركات ذات الربحية العالية تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات لتسليط الضوء على أدائها وتقليل تكاليف ويزيد ذلك من مخاطر المراجعة وقد يؤدي إلى إجراء اختبارات مراجعة مكثفة لإيرادات ونفقات هذه الشركات وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة.

وتوصلت مجموعة من الدراسات إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي لربحية منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية، حيث قامت دراسة (Al-Harshani (2008 باختبار محددات أتعاب المراجعة في الكويت. وتم الحصول على البيانات من ست منشآت مراجعة من

خلال دراسة استقصائية في الكويت تضمنت ٤٩ عملية مراجعة. وباستخدام نموذج الانحدار توصلت الدراسة لوجود تأثير ايجابي لربحية منشأة عميل المراجعة على أتعاب المراجعة.

وفي نفس السياق قامت دراسة (Moradi et al. (2012 باختبار تأثير ربحية الشركة علي أتعاب المراجعة. وتم جمع البيانات من خلال القوائم المالية لعدد ٥٧ شركة مقيدة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد وتحليل ANOVA أحادي الاتجاه توصلت الدراسة إلي وجود تأثير ايجابي ومعنوي لربحية الشركات الخاضعة للمراجعة على أتعاب المراجعة.

وأكدت دراسة (Hassan and Naser (2013 علي اختبار ما إذا كانت أتعاب المراجعة، التي يتم الحصول عليها من الشركات غير المالية ستتأثر بربحية منشأة عميل المراجعة. وتم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية وتقارير الحوكمة لعدد ٣٠ شركة إماراتية غير مالية مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال عام ٢٠١١. وباستخدام مصفوفة معامل ارتباط بيرسون توصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين أتعاب المراجعة والربحية.

وأعتمدت دراسة (Musah (2017 على أرباح الشركات لتقييم أداء الإدارة في الاستخدام الفعال للموارد المخصصة لها. وأن تقرير الشركات عن مستويات عالية من الأرباح ستكشف عن مزيد من المعلومات لتسليط الضوء على إنجازاتها وتقليل تكاليف الوكالة مما يؤدي لمزيد من اختبارات المراجعة للتحقق من إيراداتها وتأكيدها ومطابقة النفقات، وتوصلت الدراسة إلي أن الشركات الربحية ستدفع أتعاب مراجعة أعلى.

واتفقت دراسة (Hossain & Sobhan (2019 مع ما سبق من أن الربحية تعد أحد العوامل المستخدمة على نطاق واسع لقياس الأداء المالي للشركات. وتميل الشركة عالية الربحية إلى إعلام أصحاب المصلحة بإنجازاتها من أجل تقليل تكاليف الوكالة، وتوصلت الدراسة إلي أن مراقبي الحسابات يميلون إلى أداء أعمال مراجعة صارمة من أجل التحقق من صحة تأكيدات الإدارة بشأن الربحية مما يؤدي إلى مستوى أعلى من أتعاب المراجعة الخارجية.

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Owusu & Bekoe (2019 أن الاستخدام الفعال لموارد الشركة يؤدي إلى ارتفاع عائد الأصول. وكلما زاد الدخل الذي يدره النشاط التجاري، كلما كان في وضع أفضل لمواجهة نفقات أعمالهم والاحتفاظ ببعض الأرباح. وبالتالي، فإن الربحية هي مقياس رئيسي لأداء الإدارة وكفاءتها في تخصيص وإدارة الموارد. وتوصلت الدراسة بشكل

عام لوجود ارتباط كبير بين أتعاب المراجعة وربحية الشركات، وتحديدًا أن الشركات التي تفصح عن أرباح أعلى تميل إلى دفع أتعاب مراجعة أعلى لأن مراقبي الحسابات ينفذون المزيد من ساعات العمل لانجاز المراجعة بجودة.

من ناحية أخرى، أشارت بعض الدراسات (Joshi et al., 2014; Kikhia, 2015; Kanakriyah, 2020) أيضًا إلى أن الشركات التي تسجل أرباحًا أقل تميل أيضًا إلى دفع أتعاب مراجعة أعلى. وتوصلت هذه الدراسات لوجود تأثير سلبي، أو عدم وجود تأثير لربحية منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية، حيث اختبرت دراسة (Joshi et al., 2014) تأثير مجموعة من العوامل المرتبطة بخصائص الشركة وخصائص منشأة المراجعة علي اتعاب المراجعة ، وباستخدام نموذج تحليل الانحدار توصلت الدراسة من ضمن نتائجها إلي وجود تأثير سلبي بين ربحية الشركة الخاضعة للمراجعة و اتعاب مراجعة القوائم المالية.

وأضافت دراسة (Kikhia 2015) وأنه بالرغم من أن ربحية الجهة الخاضعة للمراجعة تعتبر متغيرًا مهمًا في تحديد أتعاب المراجعة وتعتبر علامة مهمة على أداء الإدارة وفعاليتها في تخصيص الموارد المتاحة، وأن الشركات المربحة تدفع المزيد من أتعاب المراجعة لمراقبي حساباتها في ضوء حقيقة أن الأرباح المرتفعة قد تتطلب اختبار مراجعة دقيق لتحديد الإيرادات والمصروفات والتي تتطلب مزيدًا من وقت المراجعة ، إلا أن الدراسة توصلت إلي عدم وجود ارتباط بين الربحية و اتعاب المراجعة في المملكة المتحدة.

وفي نفس السياق قامت دراسة (Kanakriyah 2020) باختبار تأثير خصائص منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة، وأوضحت أن الربحية هي الاستخدام الفعال لموارد الشركة وعائد مرتفع على الأصول. وعادة ما تدفع الشركات عالية الربحية أتعاب مراجعة أعلى بسبب الوقت والجهد الإضافي اللازمين لجمع أدلة المراجعة. وبالرغم من اشارة الدراسات السابقة عند تقييمها لوجود علاقة إيجابية بين الربحية وأتعاب المراجعة إلا أن الدراسة في جانبها التطبيقي لم تتوصل لوجود أي علاقة بين ربحية الشركة وأتعاب المراجعة.

ويمكن قياس ربحية منشأة عميل المراجعة من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE)؛ العائد على الأصول (ROA)؛ عائد الاستثمار (ROI)؛ والعائد على رأس المال المستخدم (ROCE) (Kimeli, 2016; Shakhatreh & Alsmadi, 2021). وسيعتمد الباحثان علي معدل العائد علي الاصول لقياس ربحية منشأة عميل المراجعة في الدراسة التطبيقية. ويتفق الباحثان مع غالبية

الدراسات السابقة بوجود تأثير ايجابي معنوي لربحية عميل منشأة المراجعة علي أتعاب المراجعة، وبالتالي يمكن اشتقاق فرض الدراسة الثاني كما يلي:

الفرض الثاني (H2): تؤثر ربحية منشأة عميل المراجعة إيجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- تحليل العلاقة بين مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة واتعاب المراجعة واشتقاق

#### الفرض الثالث للبحث

لقد أدى ارتفاع مستوى المخاطر المحيطة بمنشأة عميل المراجعة وتنوعها إلي ظهور ما يعرف بمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة، والذي يتطلب عند إجراء عملية المراجعة ضرورة توافر معرفة مراقب الحسابات بطبيعة نشاط العميل، والعمليات الأساسية والمساعدة والاستراتيجيات الخاصة بالاداء ومؤشرات هذا الاداء المرتبطة بالصناعة التي يعمل بها، والبيئة القانونية والتشريعية والسياسية (سمره ، ٢٠١٥)

وتتعرض الأعمال التجارية لمخاطر مختلفة. وتؤثر الطريقة التي تستجيب بها الإدارة لمثل هذه المخاطر على الجدوى المالية للشركة ونهج مراقب الحسابات في مراجعتها ولدى بعض المنظمات آليات للرقابة الإدارية لتحديد المخاطر وإدارتها والتخفيف من حدتها أو التحكم فيها. وعلى الرغم من هذه الآليات المعمول بها، قد تكون القوائم المالية عرضة للتحريفات الجوهرية الناشئة عن المخاطر المحددة، وبالتالي، توفر أساسا لتصميم وتنفيذ المزيد من إجراءات المراجعة. وبالتالي ، سيقوم مراقب الحسابات بتحليل المخاطر المرتبطة بأعمال منشأة عميلة ومعاملاتها وأنظمتها التي يمكن أن تؤدي إلى تحريفات جوهرية في القوائم المالية، ويوجه المزيد من الاختبارات إلى تلك المجالات الخطرة التي ستجذب أتعابا إضافية

واتفقت دراسات كثيرة (Kimeli,2016; Naser & Hassan,2016.; Musah,2017;

Hossain & Sobhan,2019; Owusu, & Bekoe,2019; Kanakriyah,2020) أعمال منشأة عميل المراجعة تعتبر عنصراً رئيسياً آخر في تحديد أتعاب المراجعة. ويمكن تعريف المخاطر على أنها فرصة الخسارة، حيث يتوقع أن يتوخى مراقبو الحسابات الحذر عند إبداء رأيهم من أجل تجنب الدعاوى القضائية المستقبلية ضدهم. وهذا يتطلب وقتاً وجهداً إضافياً في العمل لإتمام عملية المراجعة، وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة.

وفي هذا الصدد، حاولت بعض الدراسات (Xu, 2011; Calderon et al., 2012; Kikhia, 2015; ElGammal & Gharzeddine, 2020; Shakhathreh & Alsmadi, 2021) تأثير مخاطر اعمال عميل منشأة المراجعة علي أتعاب المراجعة. وأجمعت هذه الدراسات علي أن مراقبي الحسابات يقومون بتقييم مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة ويفرضون اتعابا تتناسب مع هذه المخاطر، حيث توصلت دراسة (Calderon et al., 2012) إلي أن مخاطر العميل هي في الأساس المخاطر التي قد يواجهها مراقبو الحسابات في عملية مراجعة القوائم المالية للشركة. وبالتالي يفرض مراقبو الحسابات أتعابا أعلى علي الشركات التي يرون أن فيها المخاطر مرتفعة، وبالتالي يبذلون جهدًا إضافيًا في إجراء مراجعة حسابات مثل هذه الشركات (Kikhia, 2015).

وفي نفس السياق اضافت دراسة (ElGammal & Gharzeddine, 2020) أن الشركات المحفوفة بالمخاطر قد تواجه دعاوى قانونية علي كل من مراقب الحسابات والشركة نفسها بسبب إجراءات الإفلاس التي قد تكون محصنة ضد الشركة. ويتعين علي مراقبي الحسابات للشركات الخطرة إجراء مزيد من الاختبارات في أعمال المراجعة الخاصة بهم، وبالتالي مزيد من الوقت في العمل ونتيجة لذلك سيتم فرض أتعاب مراجعة أعلى.

واتفقت دراسة (Shakhathreh & Alsmadi, 2021) مع الدراسات السابقة في أن الشركات عالية الكفاءة التي قد تتعرض لخطر الإفلاس إذا فشلت في تسوية التزاماتها قصيرة الأجل، الناتجة عن الفوائد المتراكمة على القروض. لذلك ، عادة ما تتطلب منشأة المراجعة مزيدًا من الوقت والجهد لمراجعة حسابات الشركات عالية الكفاءة لتجنب أي تقاضي محتمل ضدهم في المستقبل. وكلما زاد الوقت والجهد اللازمين لإكمال عملية المراجعة، زادت أتعاب مراقبي الحسابات. وبالتالي، عادة ما ترتبط أتعاب مراقبي الحسابات بشكل إيجابي بمخاطر منشآت عملاتهم.

بينما علي الجانب الأخر توصلت دراسات أخرى (Stanley, 2011; Tahir and Paino, 2013; Mohammed & Saeed, 2018; Santhosh & Ganesh, 2020) إلي وجود تأثير سلبي لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة، لأن الشركات التي لا تشارك في عمليات الغش ولديها مخاطر عمل منخفضة يتم تحميلها بأتعاب مراجعة أعلى والعكس صحيح. وتستخدم نسب الديون كمقاييس لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة، ويمكن أيضًا قياسها بنسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ؛ الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول؛

الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول (Kimeli, 2016). ويعد أفضل مقياس لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة هو نسبة الدين (الدين طويل الأجل / إجمالي الأصول)، فهو يوضح مدى قدرة الشركة على سداد ديونها طويلة الأجل، حيث تشير نسبة الديون المرتفعة إلى احتمال تأثر هيكل رأس المال طويل الأجل للشركة، حيث قد تواجه الشركة صعوبات في سداد الديون مما قد يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني للشركة (Musah, 2017). وسيعتمد الباحثان علي نسبة الديون إلي اجمالي الاصول لقياس مخاطر أعمال منشأة العميل عند إجراء الدراسة التطبيقية. ويتفق الباحثان مع غالبية الدراسات بوجود تأثير ايجابي معنوي لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة، وبالتالي يمكن اشتقاق فرض الدراسة الثالث كما يلي:

الفرض الثالث (H3): تؤثر مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- تحليل العلاقة بين تعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة واتعاب المراجعة واشتقاق الفرض الرابع للبحث

يشير التعقيد complexity إلي تعدد فروع الشركة، وزيادة عدد الشركات التابعة لها، وتنوع منتجاتها، وتعدد الأسواق التي تستهدفها الشركة (Kikhia, 2015)، ويعكس ذلك تعقد التقرير المحاسبي عن عمليات تلك الشركة، ومعاملاتها مع الشركات الأخرى، ونوع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة (Kimeli, 2016)، بالإضافة لاستراتيجية الإدارة اللامركزية المتبعة لها تأثير على زيادة تعقد عملياتها بسبب تعدد مراكز اتخاذ القرار، وزيادة عدد القرارات الناتجة عنها، فكلما زاد تعقد العمليات في شركة عميل المراجعة، أصبح أداء مراقب الحسابات لعملية المراجعة أصعب، مما يتطلب المزيد من الجهد والوقت (Musah, 2017; Naser & Hassan, 2016).

وأضافت دراسة (Owusu & Bekoe, 2019) أن المؤشر الشائع لمدى تعقيد الشركة الخاضعة للمراجعة هو عدد الفروع والشركات التابعة لمنشأة عميل المراجعة. حيث تتطلب الشركات شديدة التنوع التي لديها العديد من الشركات التابعة ولها عمليات معقدة مراجعة شاملة من قبل مراقب الحسابات، وبالتالي سيتم فرض أتعاب مراجعة عالية من قبل مراقبي الحسابات على هؤلاء العملاء. وتم تأكيد ذلك من خلال دراسة (ElGammal & Gharzeddine, 2020) والتي وجدت أن الشركات ذات العمليات المعقدة تدفع أتعاب أعلى لعمليات المراجعة، حيث يتعين على الشركات التابعة الأجنبية الالتزام بالعديد من القوانين ومتطلبات الإفصاح، الأمر الذي يتطلب

المزيد من القوى العاملة والوقت من قبل مراقبي الحسابات لإجراء مراجعتهم. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين تعقيد الشركة الخاضعة للمراجعة وأتعاب المراجعة التي يتقاضاها مراقبو الحسابات.

وعلي الجانب الأخر قامت دراسة (Naser & Hassan, 2016) بدراسة واختبار المحددات الأساسية التي قد تؤثر على أتعاب مراقب الحسابات التي تدفعها الشركات الإماراتية غير المالية المقيدة في سوق دبي المالي. وباستخدام تحليل الانحدار لقياس تأثير مجموعة من خصائص الشركة على أتعاب مراجعة القوائم المالية، توصلت الدراسة من ضمن نتائجها إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لتعقيد الأعمال علي أتعاب مراقب الحسابات. ويمكن تفسير ذلك بأن حجم معظم الشركات الإماراتية المدرجة في سوق دبي المالي إما صغيرة أو متوسطة بالإضافة إلى تعيين تلك الشركات لموظفين مؤهلين للغاية واعتمادها علي نظم معلومات محاسبية متقدمة للغاية. وهذا يضمن جودة القوائم المالية المعدة، وقد يتطلب الحد الأدنى من المراجعة الخارجية، وبالتالي فإنهم يدفعون أتعاب مراجعة أقل.

ووفقاً لدراسات أخرى (Kikhia, 2015; Waqas & Middleton, 2018; Samsuri & Arifin, 2018; Hossain & Sobhan, 2019) يعد تعقيد الشركة عاملاً آخر يؤثر على تكلفة الوقت، حيث ستتأثر متطلبات المراجعة بدرجة تعقيد المهمة. لذلك، فإنه يشير إلى أن الشركات الخاضعة للمراجعة ذات التعقيد تتحمل مستوى أعلى من أتعاب المراجعة. وقدمت هذه الدراسات العديد من مقاييس التعقيد منها، التعقيد المادي مقاساً بعدد وموقع وحدات التشغيل وتنوع خطوط الإنتاج، التعقيد القانوني مقاساً بعدد الشركات التابعة للشركة والشركات التابعة لها، وعدد البلدان التي تعمل فيها الشركة، والتقرير عن التعقيد وفقاً لعدد تقارير المراجعة المنفصلة التي تصدر سنوياً للشركة مثل دمج القوائم المالية والتقارير المنفصلة عن الشركات والشركات التابعة. وتم قياس التعقيد لمنشأة عميل المراجعة في بعض الدراسات بنسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB (Market To Book value of Equity) أو العكس BTM مقلوب النسبة (Book To Market value)، وأظهرت النتائج أثراً إيجابياً ضعيفاً علي أتعاب المراجعة (Santhosh & Ganesh, 2020)، ولكن وفقاً لكلاً من (Shakhatreh & Kanakriyah, 2020; Alsmadi, 2021) عند قياس تعقد العمليات بنسبة العملاء والمخزون إلي إجمالي الأصول، نتج عنها تأثير إيجابي كبير علي أتعاب المراجعة، حيث تفسر أكثر من ٦٠% من التغير في أتعاب



مراجعة القوائم المالية، لكونها من أكثر الأرصدة التي تعتمد علي الحكم الشخصي لمراقب الحسابات لتحديد قيمتها وأكثرها صعوبة في المراجعة.

وسيعتمد الباحثان علي اللوغاريتم الطبيعي لعدد الفروع او الشركات التابعة لمنشأة عميل المراجعة أو اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي المخزون والعملاء، لقياس تعقيد أعمال منشأة عميل المراجعة عند إجراء الدراسة التطبيقية. ويتفق الباحثان مع غالبية الدراسات بوجود علاقة ايجابية بين اتعاب المراجعة وتنوع وتعقيد أنشطة وعمليات منشأة عميل المراجعة ، وبالتالي يمكن اشتقاق فرض الدراسة الرابع كما يلي:

الفرض الرابع (H4): يؤثر تعقيد أعمال منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦- تحليل العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات واتعاب المراجعة واشتقاق الفرض الخامس للبحث:

يقصد بحجم منشأة المراجعة الطاقة والإمكانيات المادية والبشرية والمهنية التي تسمح لمراقب الحسابات بأداء تشكيلة واسعة من الخدمات المهنية ذات الجودة، لعدد أكبر من العملاء يمثلون حصة كبيرة من السوق (Urhoghide & Izedonmi, 2015). واتفقت معظم الدراسات (Urhoghide & Izedonmi, 2015; Kikhia, 2015; Naser & Hassan, 2016; Kimeli, 2016; Musah, 2018; Samsuri & Arifin, 2017) علي أن مراقبي الحسابات يتم تحديد أتعابهم وفقا لسمعتهم وانتمائهم لمنشآت المراجعة الأقوى، فإذا كانت منشأة المراجعة في شراكة مع إحدى المنشآت الأربعة الكبرى (PWC ; KPMG ; Deloitte ; Ernst & Young) أو كانت منها، تكون أتعاب المراجعة أعلى مقارنة بمنشآت المراجعة صغيرة الحجم (Non-BIG4).

وتوصلت دراسة (Kanakriyah (2020) إلي أن حجم منشأة مراقب الحسابات من المحددات الهامة لاتعاب المراجعة، حيث تمتاز منشآت المراجعة الكبرى بمستوي أعلى من جودة المراجعة ويتوفر فيها؛ الكفاءات البشرية، والخبرات والمزايا التكنولوجية، واجراءات حوكمة فعالة، والوفاء بمتطلبات معايير مراقبة الجودة، مقارنةً بمنشآت المراجعة صغيرة الحجم. حيث تحرص على سمعتها في السوق المهنية لأنها تكون أكثر عرضة للمساءلة القانونية.

وفي نفس السياق توصلت دراسات (Barua et al., 2020; Nekhili et al., 2020; Li et al., 2020) إلي أن حجم منشأة المراجعة عنصرًا مهمًا في تحديد أتعاب المراجعة، حيث أن منشآت

المراجعة الكبيرة يمكنها تقديم جودة مراجعة وموثوقية أكبر للقوائم المالية للعملاء مقارنة بمنشآت المراجعة صغيرة الحجم. ويؤدي ذلك إلى أتعاب مراجعة أعلى تفرضها منشآت المراجعة الكبيرة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب المراجعة وحجم منشأة المراجعة.

واضافت دراسة (ElGammal & Gharzeddine,2020) أن العلاقة الايجابية بين حجم منشأة المراجعة واتعاب المراجعة ترجع إلى التفسيرات التالية، زيادة تكلفة المسؤولية القانونية المحتملة لمنشآت المراجعة الأربعة الكبار، وبالتالي يكون الحافز لمنشآت المراجعة الأربعة الكبار لزيادة جهوده أعلى أيضاً، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة من أجل التعويض عن تكلفة الجهود المتزايدة. وكذلك أن العملاء الذين يعانون من مشاكل وكالة وكالة مكثفة والملاك الذين لديهم مصالح تتعارض مع مصالح المساهمين الأقلية قد تم تحصيل أتعاب اضافية عليها نظراً لأنه من المتصور أن اختيار منشآت المراجعة الأربعة الكبار سوف يخفف من مشاكل الوكالة بين الملاك والمديرين.

وأيضاً توصلت دراسة (Sangchan et al.,2020) إلى أن حجم منشأة المراجعة عامل مهم في التأثير على مبلغ أتعاب المراجعة، حيث تهيمن منشآت المراجعة الأربعة الكبرى على سوق خدمة المراجعة، وبالتالي تواجه منشآت المراجعة الأصغر عقبات كبيرة لدخول السوق. علاوة على ذلك، قد تكون الأتعاب التي تتقاضاها منشآت المراجعة الكبرى أعلى من الأتعاب التي تتقاضاها المنشآت غير الكبيرة، نظراً لتأثير السمعة ومزايا الأولى.

واتفقت دراسات (Hsieh et al.,2020; Jha et al.,2021; Oradi,2021; Alkebesee et al.,2021) مع الدراسات السابقة في أن حجم منشأة المراجعة وعلامتها التجارية من المؤشرات المهمة لجودة المراجعة، حيث تكون أتعاب المراجعة أعلى عندما يتم الاعتراف بأن منشأة المراجعة ذات جودة أعلى من مثيلاتها الأخرى. وتوصلت الدراسة لوجود تأثير ايجابي معنوي لحجم منشأة المراجعة على أتعاب مراجعة القوائم المالية وذلك بسبب أن منشأة المراجعة الكبيرة لديها الموارد المالية والحوافز الكبيرة لتقديم خدمات عالية الجودة لتقليل، أو تجنب، مخاطر التقاضي التي قد تنجم عن فشل المراجعة. وكذلك تحاول الشركات الكبيرة الخاضعة للمراجعة تجنب الضغط السياسي العالي وتقليل تكاليف المراقبة من خلال تحسين جودة تقاريرها وتوظيف منشآت مراجعة دولية كبيرة.

ولكن توجد بعض الدراسات التي لم تثبت وجود ارتباط معنوي بين حجم منشأة المراجعة وأتعاب المراجعة مثل (Gandía & Huguet,2021; Miah et al.,2020; Salehi,2020;

(Shakhatreh et al.,2020) ، حيث توصلت تلك الدراسات إلي أن حجم منشأة مراقب الحسابات (منشأة المراجعة "الكبيرة" مقابل منشأة المراجعة "غير الكبيرة") ليس له تأثير إحصائي في تحديد مبلغ أتعاب المراجعة.

ويمكن قياس حجم منشأة مراقب الحسابات من خلال العديد من المقاييس مثل حجم الاصول التي تحتفظ بها منشأة المراجعة ، وحصتها في السوق ، وعدد العاملين لديها ، ومدى انتمائها لمنشآت المراجعة الكبرى (ElGammal & Big4, 2018; Mohammed & Saeed, 2018; Gharzeddine, 2020). وسيعتمد الباحثان علي مدى الانتماء أو المشاركة مع منشآت المراجعة الكبرى Big4 لقياس حجم منشأة المراجعة. ويتفق الباحثان مع غالبية الدراسات بوجود علاقة ايجابية بين اتعاب المراجعة وحجم منشأة مراقب الحسابات في مصر ، وبالتالي يمكن اشتقاق فرض الدراسة الخامس كما يلي:

الفرض الخامس (H5): يؤثر حجم منشأة مراقب الحسابات ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٧- تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات واتعاب المراجعة واشتقاق الفرض السادس للبحث:

يشير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات إلي وجود مراقب الحسابات الذي يتمتع بفهم عميق ولديه خبرات طويلة في الأعمال والصناعة الخاصة بالعميل، ولديه معرفة حول طبيعة الشركة، وإرشادات محاسبية ومراجعة محددة ضرورية لإجراء مراجعة عالية الجودة (Samsuri & Arifin, 2018). بينما ناقشت دراسة (Bae et al., 2019) أن التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة هو منشأة المراجعة كخبرات طويلة مطبقة وفهم عميق للإرشادات المحاسبية العامة والخاصة لصناعة العميل المحدد، ويتضمن فهماً للتحديات التشغيلية ودرجات هذه الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تتعامل مع منشأة المراجعة المتخصصة صناعيا، ستكون قادرة على تنفيذ إجراءات المراجعة بشكل أكثر فعالية مقارنة بغير التخصص، حيث أن الكفاءة والخبرة يتم الحصول عليها من المهام المتكررة في إجراءات المراجعة في صناعات محددة. وازادت دراسة (Nisrina, 2021) أن التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات يعكس استراتيجية التميز لديه ،ويمنحه، قوة تفاوضية إضافية في تحديد الاتعاب العادلة.

وهناك الكثير من الدراسات (De Fuentes & Sierra,2015; Bae et al.,2019; Kharuddin et al.,2019; Miah,2019; ElGammal & Gharzeddine,2020; Nisrina,2021; Shakhathreh & Alsmadi ,2021) التي حاولت اختبار تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقبة الحسابات على أتعاب مراجعة القوائم المالية؛ وتوصلت هذه الدراسات إلى أن منشآت المراجعة التي لديها تخصص صناعي تحصل على أتعاب اضافية للمراجعة عن منشآت المراجعة المتخصصة صناعيا، حيث أن منشآت المراجعة التي لديها تخصص صناعي تقوم بإجراءات مراجعة أكثر شمولاً لضمان الأعمال والفعالية الكافية. بالإضافة إلى ان التخصص الصناعي لمنشأة مراقبة الحسابات يعزز مصداقية المعلومات المحاسبية ويزيد من فعالية المراجعة، ويعتبر استراتيجية تمايز تهدف لخلق ميزة تنافسية مستدامة في مواجهة مراقبي الحسابات غير المتخصصين. لذلك فإن التخصص الصناعي لمنشأة مراقبة الحسابات هو بالتأكيد محدد رئيسي لتسعير المراجعة وله تأثير كبير على الأتعاب المفروضة.

في حين أن دراسات أخرى (Fleming et al.,2014; Nagy,2014; Cahan & Sun,2015; Cairney & Stewart,2015; Kamath et al.,2018; Xiong & Zhang,2018) توصلت لوجود علاقة سلبية بين التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة واتعاب مراجعة القوائم المالية، حيث يترتب على التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة تخفيض تكرار العمل في صناعة معينة مما يؤدي لانخفاض جهد المراجعة، نظرا لتشابه إجراءات وخطوات عملية المراجعة في منشآت نفس الصناعة وتفهم أنشطة منشأة العميل في نفس الصناعة بدرجة أكبر، بالإضافة إلى قدرة منشآت المراجعة المتخصصة في الاحتياج لوقت أقل لفهم نظام المعلومات المحاسبي لمنشأة العميل، فضلا عن مهارات اكتشاف التحريفات الجوهرية مما يؤدي لانخفاض اتعاب المراجعة التي يتقاضاها مراقبو الحسابات.

ويمكن قياس التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة أما من خلال مدخل الحصة السوقية Market Share Approach حيث تعتبر منشأة المراجعة متخصصة في قطاع معين إذا قامت بمراجعة ٢٠% أو أكثر من الشركات التي تنتمي لهذا القطاع، أو من خلال مدخل المحفظة Portfolio Share Approach حيث تعتبر منشأة المراجعة متخصصة في القطاع الصناعي الذي يمثل النسبة الأكبر من محفظتها أو أتعابها، وأخيرا يمكن قياس التخصص الصناعي من خلال مدخل المتخصصين في الصناعة والذي يقوم على أساس تحديد أكبر مقدمي الخدمة في كل صناعة، بالإضافة إلى ثاني وثالث أكبر مقدمي الخدمة. وإذا كانت هناك فروق واضحة بين الثاني

والثالث أو بين الثالث وباقي مقدمي الخدمة فهذا يشير إلى تخصص مراقبي الحسابات في تلك الصناعة (ElGammal & Gharzeddine,2020).

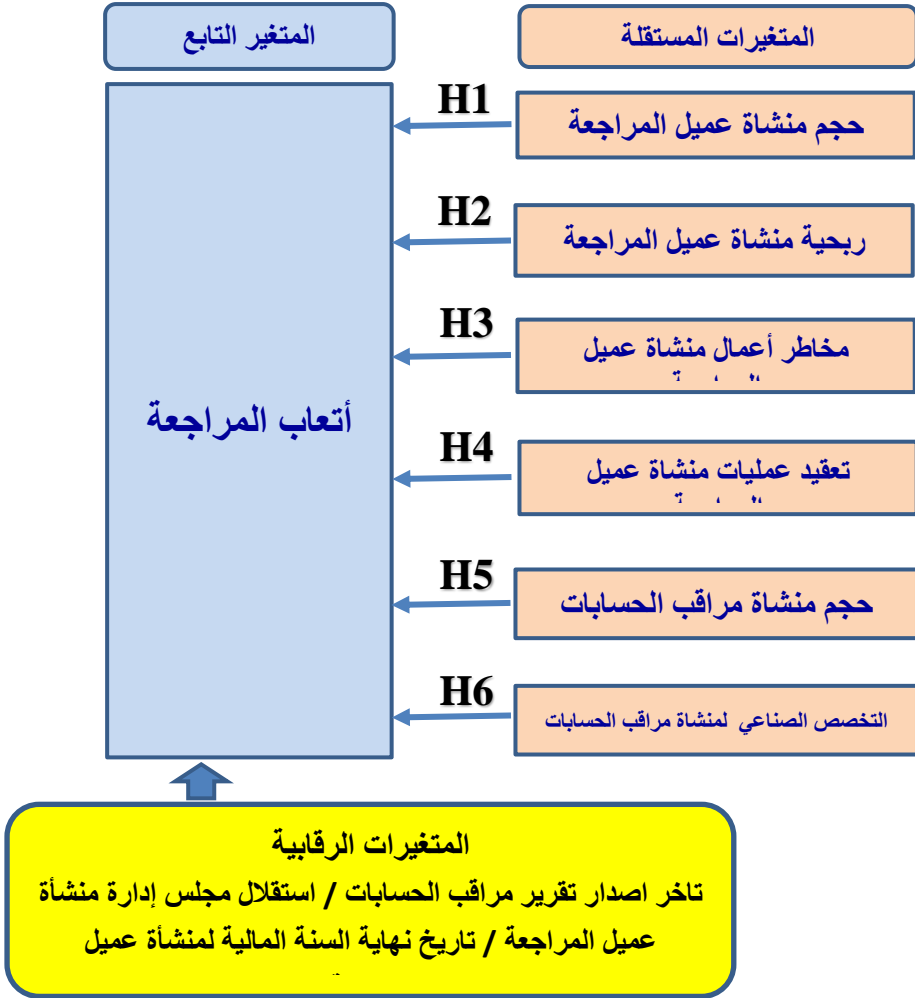
ويلاحظ مما سبق تعدد واختلاف مداخل قياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ، وسوف يعتمد الباحثان في قياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي مدخل الحصة السوقية، عن طريق إيجاد نسبة إيرادات مبيعات عملاء مراقب الحسابات في قطاع معين إلى إجمالي إيرادات مبيعات كل عملاء المراجعة داخل نفس القطاع . ويعتقد الباحثان بوجود علاقة ايجابية بين اتعاب المراجعة والتخصص الصناعي لمنشأة المراجعة، وبالتالي يمكن اشتقاق فرض الدراسة السادس كما يلي:

الفرض السادس (H6): يؤثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ثانيا: نموذج ومنهجية البحث.

١ - نموذج البحث:

يظهر نموذج البحث كالتالي:



شكل (١): نموذج البحث

(المصدر: إعداد الباحثان)

## ٢- منهجية البحث:

لعرض منهجية البحث سوف يعرض الباحثان لكل من، هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، توصيف وقياس المتغيرات، النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة، ونتائج اختبار الفروض على النحو التالي:

١/٢ هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، ومن ثم اختبار أثر كل من حجم وربحية ومخاطر وتعقيد منشأة عميل المراجعة (الخصائص التشغيلية للشركة) وحجم منشأة المراجعة والتخصص الصناعي (خصائص منشأة مراقب الحسابات) على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، قياساً على (El-Gammal,2012; El-Gammal & Gharzeddine,2020).

## ٢/٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة خلال فترة خمس سنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩. وقد تم إستبعاد المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين)، نظراً لخضوع هذا القطاع للمعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة واختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية وذلك قياساً على (Rwczuk & Modzelewski,2019). وقد بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٥٠ شركة) تتوافر بياناتها اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، باجمالي عدد مشاهدات (٢٥٠) مشاهدة تنتمي للقطاعات المختلفة، واعتمدت الدراسة للحصول على بيانات هذه المشاهدات على القوائم والتقارير المالية السنوية المصدرة من قبل هذه الشركات والمنشورة على مواقع الشركات الالكترونية وموقع مباشر مصر [www.mubasher.ifo](http://www.mubasher.ifo) وذلك قياساً على (حسين، ٢٠٢١).

## ٣/٢ توصيف وقياس المتغيرات:

يوضح الجدول التالي توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

### جدول (١): توصيف وقياس متغيرات البحث

المتغير	نوعه	توصيفه وقياسه	الاثار المتوقع
حجم منشأة عميل المراجعة Fsize.	مستقل	يعبر عن القدرات والإمكانات والموارد المادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لمنشأة عميل المراجعة ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية لأصولها، قياسا علي (Owusu & Bekoe (2019	+
ربحية منشأة عميل المراجعة Profit.	مستقل	وتعني قدرة الادارة علي الاستخدام الفعال للموارد المخصصة لها ، وتم قياس ربحية منشأة عميل المراجعة باستخدام معدل العائد علي الاصول (ROA) قياسا علي (Naser & Hassan (2016	+ أو -
مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة Lev.	مستقل	وتعني احتمالية حصول منشأة عميل المراجعة علي ارباح اقل من المتوقع، أو تعرضها لخسائر ، وتتطلب هذه المخاطر إمام مراقب الحسابات بطبيعة نشاط العميل والعمليات الأساسية والمساعدة ومؤشرات الاداء والبيئة القانونية والسياسية . وتم قياس مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة باستخدام مستوي الرفع المالي (LEV) وهي نسبة الديون إلي إجمالي الاصول، قياسا علي (Naser & Hassan (2016).	+ أو -
درجة تعقد عمليات منشأة عميل المراجعة Comp.	مستقل	وتعني صعوبة عمليات وأنشطة منشأة عميل المراجعة وتقاس أما باللوغاريتم الطبيعي لعدد الفروع او الشركات التابعة للعميل أو من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المخزون والعملاء حيث يعبران عن تعقد أعمال العميل ويتم الحصول عليها من خلال التقارير المالية للعميل، وذلك قياسا علي (Hong & My (2017	+ أو -
حجم منشأة مراقب الحسابات AuSize.	مستقل	وتعني ان منشأة المراجعة يتوافر لديها الموارد والامكانيات المادية والبشرية والتقنيات التكنولوجية، كما تستوفي شروط القيد في سجل مراقب الحسابات لدي هيئة الرقابة المالية التي تتطلب تاهيلا مهنيا ملائما. وتم قياس حجم منشأة مراقب الحسابات بالقيمة (١) اذا كانت في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى Big4، والقيمة (٠) بخلاف ذلك، قياسا علي (Mohammed & Saeed (2018	+
التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AindSpec.	مستقل	ويعني مخزون الخبرة لدي منشأة مراقب الحسابات بصناعة معينة مهنيا، واعتمد الباحثان في قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي مدخل الحصة السوقية عن طريق إيجاد نسبة إيرادات مبيعات عملاء منشأة المراجعة في قطاع معين إلى إجمالي إيرادات مبيعات المنشآت داخل نفس القطاع. ولتحديد ما إذا كان منشأة المراجعة متخصصة أم لا ، تم استخدام المعيار الخاص بمدي تحقيق منشأة المراجعة لنسبة معينة في الصناعة، حيث تعتبر متخصصة إذا كانت	+ أو -



المتغير	نوعه	توصيفه وقياسه	الاثار المتوقع
		حصتها السوقية بين نسبة ١٠% إلى ٢٠% قياساً على <b>EI-Gammal (2012)</b> ، ويتم التعبير عن هذا المتغير كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الحصة السوقية لمنشأة المراجعة في قطاع معين بين نسبة ١٠% إلى ٢٠%، وتأخذ القيمة (صفر) في خلاف ذلك، قياساً على (منصور، ٢٠١٨).	
أتعاب المراجعة AuFees	تابع	وتعني المبالغ التي يتقاضها مراقب الحسابات نظير قيامه وفريق عمله بمراجعة القوائم المالية لمنشأة عملية. وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لقيمة أتعاب المراجعة التي يتم الحصول عليها بشكل مباشر من خلال محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين المنشورة على موقع البورصة المصرية نتيجة لمناقشة تعيين أو عزل مراقب الحسابات وتحديد مهامه وأتعابه والخدمات الأخرى التي يقدمها وأتعابها في هذه الاجتماعات، قياساً على <b>Rewczuk &amp; Modzelewski (2019)</b>	
فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة LNARL	رقابي	وتعني الفترة من تاريخ الانتهاء من القوائم المالية إلى تاريخ التوقيع على تقرير مراقب الحسابات وسوف يقاس بعدد الايام بين التاريخين، قياساً على: <b>Santhosh &amp; Ganesh (2020)</b>	-
استقلال مجلس الادارة BDIND	رقابي	وتعني أن يكون غالبية اعضائه غير تنفيذيين، وتقاس بنسبة المديرين غير التنفيذيين داخل المجلس، قياساً على <b>Urhoghide &amp; Izedonmi, 2015</b>	+
تاريخ نهاية السنة المالية FISYR	رقابي	يعني موسم ذروة الأعمال <b>Busy Season</b> وتقاس كمتغير وهمي يأخذ قيمة (١) للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من كل عام والقيمة (٠) بخلاف ذلك، قياساً على <b>(Urhoghide &amp; Izedonmi, 2015; Mohammed &amp; Saeed, 2018)</b>	+ او -

(المصدر إعداد الباحثان)

## ٤/٢ أدوات وإجراءات الدراسة:

بشأن أدوات الدراسة التطبيقية فقد أعتمد الباحثان عند إجراء الدراسة التطبيقية علي البيانات الثانوية الفعلية الواردة القوائم والتقارير المالية لشركات عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩، بالإضافة إلي الاستعانة بالبيانات المتاحة علي الموقع الالكتروني مباشر مصر ([www.mubasher.info](http://www.mubasher.info)) ومواقع الشركات الالكترونية وذلك للحصول علي المعلومات المتعلقة بمتغيرات خصائص منشأة عميل المراجعة (الحجم والربحية والمخاطر والتعقيد) وخصائص منشأة مراقب الحسابات (الحجم والتخصص الصناعي) وأتعاب المراجعة، وذلك قياساً علي **(Naser & Nuseibeh, 2007; Joshi et al., 2014; Urhoghide & Izedonmi, 2015; Rewczuk & Modzelewski, 2019)**

## ٥/٢ النماذج الاحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة:

يعتمد الباحثان في اختبار فروض البحث على البرنامج الاحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦) وذلك باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، نظرا لأهميتها في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة. وكذلك في شرح العلاقة التأثيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للبحث، قياسا على (Hong & My,2017; Rewczuk & Modzelewski,2019).  
ولاختبار فرض الدراسة الأول (H1)، والذي يتناول تأثير حجم منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{FSize} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{FISYR} + \beta_4 \text{BDIND} + \varepsilon \quad \textcircled{1}$$

حيث، AuFees: أتعاب مراجعة القوائم المالية، FSize: حجم منشأة عميل المراجعة، LNARL: فترة تاخير اصدار تقرير المراجعة، FISYR: تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة، BDIND: استقلال مجلس إدارة منشأة عميل المراجعة،  $\beta_0$ : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لأتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) في حالة حصول المتغيرات المستقلة على القيمة صفر،  $\beta_4:\beta_1$ : معاملات الانحدار للمتغيرات،  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي.

ولاختبار فرض الدراسة الثاني (H2)، والذي يتناول تأثير ربحية منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{Profit} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{FISYR} + \beta_4 \text{BDIND} + \varepsilon \quad \textcircled{2}$$

حيث، Profit: ربحية منشأة عميل المراجعة، وباقي المتغيرات كما في نموذج (١).  
ولاختبار فرض الدراسة الثالث (H3)، والذي يتناول تأثير مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lev} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{FISYR} + \beta_4 \text{BDIND} + \varepsilon \quad \textcircled{3}$$

حيث، Lev: مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة، وباقي المتغيرات كما في نموذج (١).

ولاختبار فرض الدراسة الرابع (H4)، والذي يتناول تأثير تعقيد أنشطة منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{FISYR} + \beta_4 \text{BDIND} + \varepsilon \quad (4)$$

حيث، Comp: تعقيد أنشطة منشأة عميل المراجعة، وباقي المتغيرات كما في نموذج (١).

ولاختبار فرض الدراسة الخامس (H5)، والذي يتناول تأثير حجم منشأة المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{AuSize} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad (5)$$

حيث، AuSize: حجم منشأة مراقب الحسابات، وباقي المتغيرات كما في نموذج (١).

ولاختبار فرض الدراسة السادس (H6)، والذي يتناول تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{IndSpec} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad (6)$$

حيث، AIndSpec: التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وباقي المتغيرات كما في

نموذج (١).

## ٦/٢ نتائج الدراسة التطبيقية:

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة التطبيقية:

### ١/٦/٢ الاحصاءات الوصفية:

يوضح الجدول رقم (٢) التالي الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأدنى قيمة وأقصى قيمة. وأظهرت الاحصاءات الوصفية في السنوات الخمس التي تخضع للاختبار من قبل الدراسة أن الحد الأقصى لاتعاب المراجعة مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الاتعاب ١٤.٦١ بينما كان الحد الأدنى ١٠.٣١ والانحراف المعياري الاتعاب المراجعة يبلغ ٠.٨٦ بمتوسط ١١.٩٥ ويشير ذلك إلى تباين كبير في أتعاب المراجعة المفروضة. أما حجم منشأة عميل المراجعة والذي تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي

إجمالي الأصول، كان الحد الأدنى لحجم عميل منشأة المراجعة ١٧.٢٥ والحد الأقصى ٢٥.٣٢ ، ويشير الجدول أدناه إلى أن متوسط حجم عميل منشأة المراجعة للشركات المقيدة البالغ عددها ٥٠ شركة يبلغ ٢١.٥٢ بانحراف معياري قدره ١.٦٢ والذي يشير إلى اختلافات كبيرة في أحجام الشركات المقيدة في البورصة.

جدول رقم (٢) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
أتعاب مراجعة القوائم المالية	11.95	0.86	10.31	14.61
حجم عميل منشأة المراجعة	21.52	1.62	17.25	25.32
ربحية عميل منشأة المراجعة	0.07	0.10	-0.26	0.45
مخاطر عميل منشأة المراجعة	0.48	0.21	0.02	0.87
تعقيد عميل منشأة المراجعة	0.2831	0.2128	0	1
حجم منشأة المراجعة	0.528	0.500	0	1
التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة	0.38	0.44	0	1

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويوضح جدول (٢) أيضا الإحصاءات الوصفية لربحية العميل والتي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول حيث بلغ الحد الأدنى -0.26 بينما بلغ الحد الأقصى 0.45 خلال فترة الدراسة، وكان متوسط العائد على الأصول 7 ٪ بانحراف معياري 0.10 ويشير ذلك إلى مستويات ربحية متفاوتة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. في حين أظهرت الإحصاءات الوصفية لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة والتي تم قياسها بمستوي الرفع المالي معبراً عنه كنسبة مئوية، أن الحد الأدنى للقيمة 0.02 والحد الأقصى 0.86 بمتوسط 0.48 والانحراف المعياري 0.21. وهذا يشير إلى الاختلافات في بيانات مخاطر العملاء بالنسبة للشركات المقيدة البالغ عددها 50 التي تم تحليلها. فيما يتعلق بتعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة، فإن متوسط نسبة الحسابات المدينة إلي إجمالي الأصول هو 0.1763 والانحراف المعياري 0.0745 ويشير ذلك إلى وجود تباين كافٍ في مدى تعقيد منشأة عميل المراجعة لشركات العينة تبعاً لاختلاف هيكل تلك الشركات.

كما ويوضح جدول (٢) الاحصاءات الوصفية لحجم منشأة مراقب الحسابات والتي تقاس بمدى وجود شراكة مع احدى منشآت المراجعة الكبرى Big4، حيث نجد أن متوسط حجم منشأة المراجعة يبلغ 0.528 بانحراف معياري 0.500، مما يشير إلى أن 26 شركة من شركات العينة خضعت للمراجعة من قبل منشآت مراجعة داخلة في شراكة مع احدى منشآت المراجعة الكبرى Big4. أما التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة والذي يتم قياسية من خلال الحصة السوقية باستخدام متغير وهمي تتراوح قيمته بين (1) وهي اقصى قيمة اذا كانت منشأة المراجعة متخصصة وقيمة (صفر) وهي ادنى قيمة اذا كانت منشأة المراجعة غير متخصصة، ويبلغ متوسط التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة 0.38 بانحراف معياري قدره 0.444 ويشير كبر الانحراف المعياري إلى تباين التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة في القوائم المالية لشركات العينة التي تشتمل على قطاعات مختلفة عن سنوات مختلفة.

٢/٦/٢ تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

أعتمد الباحثان علي معامل ارتباط Pearson لإستكشاف العلاقة المبدئية بين متغيرات الدراسة ويوضح جدول(٣) التالي وجود ارتباط طردي معنوي (0.548 ، 0.000) بين حجم منشأة عميل المراجعة (FSize) وأتعاب المراجعة (AuFees)، وإرتباط عكسي معنوي (-0.217، 0.000) بين ربحية منشأة عميل المراجعة (Profit) وأتعاب المراجعة (AuFees)، وإرتباط طردي معنوي (0.304 ، 0.000) بين مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة (LEV) وأتعاب المراجعة (AuFees)، وإرتباط عكسي غير معنوي (-0.078 ، 0.105) بين تعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة (Comp) وأتعاب المراجعة (AuFees)، وإرتباط طردي معنوي (0.627 ، 0.000) بين حجم منشأة مراقب الحسابات (AuSize) وأتعاب المراجعة (AuFees)، وإرتباط عكسي معنوي (-0.103، 0.032) بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات (IndSpec) وأتعاب المراجعة (AuFees).

جدول (٣): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة Pearson Correlation

Correlations		AuFees	FSize	Profit	Lev	Comp	AuSize	IndSpec	LNARL	BDIND	FISYR
AuFees	المعامل	1									
Size	المعامل	.548**									
Profit	المعامل	-.217									
Lev	المعامل	.304**									
Comp	المعامل	-.078									
AuSize	المعامل	.627**									
IndSpec	المعامل	-.103									
LNARL	المعامل	.063	.038	.213	.190	.165**	-.240	.316**			
BDIND	المعامل	-.192	.180	.156*	-.053	-.095	.110	-.023	-.084		
FISYR	المعامل	.034	.097	.024	-.220	.100	.071	-.129*	-.350**	.243**	1
N		250	250	250	250	250	250	250	250	250	250

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويوضح جدول (٣) أيضا وجود ارتباط طردي غير معنوي بين كل من تاخر اصدار تقرير المراجعة (LNARL) وتاريخ نهاية السنة المالية (FISYR) وبين أتعاب المراجعة (AuFees) من جهة، وارتباط عكسي معنوي بين استقلال مجلس الادارة (BDIND) وبين أتعاب المراجعة (AuFees) من جهة أخرى. مما يشير إلى أهمية هذه المتغيرات، لما لها من تأثير علي لتحديد المبلغ الذي يتقاضاه مراقبي الحسابات. ولمعرفة إتجاه العلاقة ومدى تأثير أتعاب المراجعة كمتغير تابع بخصائص منشأة عميل والمراجعة وخصائص منشأة مراقب الحسابات وتاخر اصدار تقرير المراجعة واستقلال مجلس الادارة وتاريخ نهاية السنة المالية كمتغيرات مستقلة ورقابية، تم إجراء تحليل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد علي النحو التالي:

٣/٦/٢ نتائج اختبار فروض البحث:

أ- نتائج اختبار الفرض الأول (H<sub>1</sub>):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير ايجابي معنوي لمتغير حجم منشأة عميل المراجعة (FSize) كمتغير مستقل على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة

بالبورصة المصرية (AuFees) كمتغير تابع، واختبار هذا الفرض تم تحويله الي صيغة الفرض  
العدم كالتالي:

$H_0$  : لا يؤثر حجم منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا على أتعاب مراجعة القوائم المالية  
للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختباره بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (١) وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{FSize} + \beta_2 \text{ARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad \textcircled{1}$$

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج نموذج الانحدار رقم (1):

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الاول (1) MODLE

MODLE (1)	FSize	LNARL	BDIND	FISYR
$\beta$	0.294	0.149	٠.٣٩٠	٠.٢٥٨
T	10.282	0.518	1.885	١.٤٦٨
Sig	0.000	0.٠٤5	٠.٠١٢	٠.١٤٤
VIF	0.969	0.858	0.941	0.815
R2 =	0.312			
F = 27.74	Sig. F = 0.000			

ويتضح من جدول (٤) السابق لنتائج نموذج تحليل الانحدار الاول (1) Model ما يلي :

- عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (حجم عميل منشأة المراجعة، تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة ، نهاية السنة المالية) عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

- وبالنسبة لاختبار مدى معنوية النموذج ككل، يستخدم تحليل التباين ANOVA لاختبار فرض العدم القائل بأن جميع معاملات الانحدار تساوى الصفر، في مقابل الفرض البديل القائل بأنه على الأقل واحدة من معاملات الانحدار لا تساوى الصفر. ويعني قبول فرض العدم أن نموذج الانحدار لا يفسر معنويا التغيرات في المتغير التابع وبالتالي تنعدم قيمة هذا النموذج. كما أن رفض فرض العدم يعني أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، رغم إمكانية عدم معنوية بعض معاملات الانحدار

(Connelly, 2021). وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار  $F (27.74)$  وكان النموذج معنويا ( $\text{Sig.}=0.000$ ) عند مستوي معنوية  $0.05$ ، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

• بلغ معامل التحديد يبلغ ( $R^2=0.312$ ) وهو يشير إلى القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج حيث أن فقط  $31.2\%$  من إجمالي التغيرات التي تحدث في أتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال حجم منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة ، نهاية السنة المالية) وباقى التغيرات وقدرها  $68.8\%$  ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي المتغير التابع.

• وباستخدام إحصائية الأختبار  $T$ ، تبين وجود تأثير ايجابي معنوي ( $\text{sig.}=0.000$ ) لحجم منشأة عميل المراجعة ( $F\text{Size}$ ) علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة الدراسة ( $AuFees$ ) وبلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ( $B1=0.294$ ). مما يعني أن متغير حجم الشركة ( $F\text{Size}$ ) هو العامل الرئيسي في تفسير الاختلافات في أتعاب المراجعة التي تدفعها الشركات المصرية غير المالية المقيدة ببورصة الاوراق المالية، وأن مراقبي الحسابات في ظل منشأة عميل المراجعة الاكبر يقوم ببذل المزيد من الجهد وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة المفروضه. وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ايجابي معنوي لحجم منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث ( $H_1$ ).

• وتتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Owusu & Bekoe,2019; Hossain & Sobhan,2019; Kanakriyah,2020; Shakhathreh & Alsmadi ,2021)

• ويرجع الباحثان هذه النتيجة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تشارك في معاملات ذات قيم مرتفعة أكثر من الشركات الصغيرة، ولديهم أيضاً موارد مالية كافية لتوظيف منشآت مراجعة تنتمي لإحدى منشآت المراجعة الاربعة الكبرى. ومن ثم، تميل الشركات الكبيرة إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات المالية وغير المالية. وبالتالي، يحتاج مراقبو



الحسابات إلى مزيد من الجهود والوقت لمراجعة حسابات الشركات الكبيرة ، وسوف ينعكس ذلك في زيادة أتعاب المراجعة.

ومن ناحية أخرى، توضح نتائج نموذج تحليل الانحدار (1) Model وجود تأثير إيجابي ( $\beta_2=0.149$ ) معنوي ( $\text{sig.}=0.045$ ) لتأخر إصدار تقرير المراجعة (LNARL) عند مستوي معنوية 5%، وهو ما يتفق مع بعض الدراسات (Jha & Chen,2015; Lai, 2019; Kanakriyah,2020; Oradi,2021; Ismail et al.,2022) والتي توصلت لوجود ارتباط كبير بين تأخر إصدار تقرير منشأة المراجعة وأتعاب المراجعة بين عينة شركات الدراسة، حيث عادة ما يرتبط تأخير إصدار تقرير منشأة المراجعة بالوقت الذي تكمل فيه الشركة قوائمها المالية، وقد تتأخر الشركات في تقديم قوائمها المالية إلى مراقبي الحسابات لضمان الحد الأدنى من المراجعة. وسينعكس ذلك في أتعاب المراجعة. بينما تختلف نتيجة الدراسة مع دراسة (Naser & Hassan (2016) التي توصلت لتأثير سلبي لتأخر إصدار تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى أن أتعاب المراجعة تحددها منشأة المراجعة عند توقيع عقد المراجعة مع منشأة عميل المراجعة وقد حدث هذا قبل إصدار منشأة المراجعة لتقرير المراجعة.

وتبين أيضاً وجود تأثير إيجابي ( $\beta_3=0.390$ ) معنوي ( $\text{sig.}=0.012$ ) لاستقلال مجالس ادارات الشركات (BDIND) عند مستوي معنوية 5%. وذلك يشير إلى أن مجالس الإدارة ذات الاستقلالية الأعلى تزيد من مراقبتها من خلال جداول أعمال مراجعة موسعة، مما يؤدي إلى أتعاب مراجعة أعلى. ويتفق ذلك مع دراسات (Zhang & Yu,2016; Bozec & Dia, 2017; Jizi & Nehme,2018; Salehi & Rashidi Soorestani,2019) التي توصلت إلى أن استقلال مجالس ادارات الشركات يعكس فعالية هذه المجالس لحماية مصالح المساهمين. ويشير هذا إلى أنه تماشياً مع الإطار النظري للوكالة، فإن المديرين المستقلين يشجعون على الحاجة إلى جودة مراجعة أعلى لحماية مصالح المساهمين، مما يزيد من أتعاب المراجعة المقابلة.

وأخيراً، تبين وجود تأثير إيجابي ( $\beta_4=0.258$ ) غير معنوي ( $\text{sig.}=0.114$ ) لتأخير نهاية السنة المالية (FISYR) وهو ما يتفق مع دراسات (Urhoghide & Izedonmi, 2015; Mohammed & Saeed,2018) التي توصلت لوجود علاقة إيجابية غير معنوية بين تاريخ نهاية السنة المالية وأتعاب المراجعة

## ب- نتائج اختبار الفرض الثاني (H<sub>2</sub>):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير ايجابي معنوي لمتغير ربحية منشأة عميل المراجعة (Profit) كمتغير مستقل على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية (AuFees) كمتغير تابع. ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلي صيغة الفرض العدم كالتالي:

H<sub>0</sub> : لا تؤثر ربحية منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختياره بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (٢) وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{Profit} + \beta_2 \text{ARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج نموذج الانحدار رقم (٢):

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الثاني (2) MODLE

MODLE (2)	Profit	LNARL	BDIND	FISYR
$\beta$	-0.0131	0.291	0.913	0.152
T	- 247	0.854	1.651	1.151
Sig	0.035	0.034	0.014	0.251
VIF	1.027	1.142	1.089	1.203
R <sup>2</sup> =	0.115			
F = 8.93	Sig. F = 0.002			

ويتضح من جدول (٥) السابق نتائج نموذج تحليل الانحدار الثاني (2) Model كما يلي:

- عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.
- وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار F (8.93) وكان النموذج معنويا (Sig.=0.002) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

- بلغ معامل التحديد يبلغ ( $R^2=0.115$ ) وهو يشير إلى القدرة التفسيرية المقبولة للنموذج حيث أن فقط 11.5 % من إجمالي التغيرات التي تحدث في أتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال ربحية منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة ، نهاية السنة المالية) وباقي التغيرات وقدرها 88.5 % ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي المتغير التابع.
- باستخدام إحصائية الأختبار T، تبين وجود تأثير سلبي معنوي ( $\text{sig.}=0.035$ ) لربحية منشأة عميل المراجعة (Profit) علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة الدراسة (AuFees) حيث بلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ( $\beta_1 = -0.131$ ). وعليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بوجود تأثير ايجابي معنوي لربحية عميل منشأة المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات ومن ثم رفض الفرض الثاني للبحث (H2).
- وتتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Alanezi & Alfraih,2016; Abdullah et al.,2017; Owusu & Bekoe ,2019) بينما تختلف مع دراسات (Joshi et al.,2014; Kikhia,2015; Kanakriyah ,2020).
- ويرجع الباحثان تفسير التأثير السلبي لربحية منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة إلي أن الشركات الرباحة لديها هيكل رقابية داخلية فعال، مما يقلل من مخاطر ونطاق أعمال المراجعة. لذلك تنخفض أتعاب المراجعة عندما تحقق الشركات أرباحاً، بينما الشركات التي تحقق خسائر تزداد مخاطرها ويقوم مراقبو الحسابات بإجراء مراجعة تفصيلية، مما يتطلب المزيد من الوقت والجهد وبالتالي تزيد أتعاب المراجعة المفروضة.
- ولم يختلف تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في النموذج الثاني عما كان عليه في النموذج الاول، حيث تبين وجود تأثير إيجابي ( $\beta_2=0.291$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.034$ ) لتأخير اصدار تقرير المراجعة عند مستوي معنوية 5%، ووجود تأثير ايجابي ( $\beta_3=-0.913$ )

معنوي (Sig.=0.014) لاستقلال مجلس الإدارة. وأخيراً، تبين وجود تأثير ايجابي  
( $\beta_4=0.152$ ) غير معنوي (sig.=0.251) لتاريخ نهاية لسنة المالية.

### ج- نتائج اختبار الفرض الثالث (H3):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير ايجابي معنوي لمتغير مخاطر أعمال  
منشأة عميل المراجعة (LEV) كمتغير مستقل على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير  
المالية المقيدة بالبورصة المصرية (AuFees) كمتغير تابع. ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلي  
صيغة الفرض العدم كالتالي:

$H_0$ : لا تؤثر مخاطر عميل منشأة المراجعة ايجاباً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية  
للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختباره بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (٣) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{FLev} + \beta_2 \text{ARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad (3)$$

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج نموذج الإندار رقم (٣):

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الثالث (3) MODLE

MODLE (3)	Lev	LNARL	BDIND	FISYR
$\beta$	1.229	0.208	-0.715	0.098
T	4.857	0.639	-1.366	0.771
Sig	0.000	0.523	0.043	0.441
VIF	1.011	1.143	1.068	1.212
$R^2 =$	0.151			
F = 6.90	Sig. F = 0.000			

يتضح من جدول (٦) السابق نتائج نموذج تحليل الانحدار الثالث (3) Model كما يلي :

- عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة، تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الإدارة، تاريخ نهاية السنة المالية) عند إجراء تحليل الإندار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

- وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار  $F(6.901)$  وكان النموذج معنوياً ( $Sig.=0.000$ ) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنوياً تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.
- بلغ معامل التحديد يبلغ ( $R^2=0.151$ ) وهو يشير إلى القدرة التفسيرية المقبولة للنموذج حيث أن فقط 15.1% من إجمالي التغيرات التي تحدث في أتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة ، تاريخ نهاية السنة المالية) وباقي التغيرات وقدرها 84.9% ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي المتغير التابع.
- وباستخدام إحصائية الأختبار  $T$ ، تبين وجود تأثير ايجابي معنوي ( $sig.=0.000$ ) لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة (LEV) علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية (AuFees) حيث بلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ( $\beta_1=1.229$ ). وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ايجابي معنوي لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات ومن ثم قبول الفرض الثالث للبحث (H3).
- وتتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Kikhia,2015; ElGammal & Ghazzeddine,2020; Shakhathreh & Alsmadi ,2021) بينما تختلف مع دراسات (Stanley ,2011; Tahir and Paino ,2013; Mohammed & Saeed ,2018; . Santhosh & Ganesh ,2020)
- ويرجع الباحثان التأثير الايجابي المعنوي لمخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة إلي أن الشركات التي يتوقع أن يكون لديها مخاطر أعمال مرتفعة أن تواجه دعاوي قانونية علي مراقب الحسابات أو الفشل في تسوية التزاماتها قصيرة الاجل وبالتالي يتعين عليه أن يجري مزيد من إجراءات واختبارات المراجعة وبالتالي مزيد من الوقت في العمل مما يترتب عليه فرض أتعاب مراجعة أعلى.

- اختلف تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في النموذج الثالث عما كان عليه في النموذج الاول، فيما يتعلق بتأخير اصدار تقرير المراجعة حيث تبين وجود تأثير إيجابي ( $\beta_2=0.208$ ) غير معنوي ( $\text{Sig.}=0.523$ ) عند مستوي معنوية 5%، واستقلال مجلس الادارة له تأثير سلبي ( $\beta_3=-0.715$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.043$ ). بينما لم يختلف تأثير تاريخ نهاية السنة المالية في النموذج الثالث عما كان عليه في النموذج الاول بوجود تأثير ايجابي ( $\beta_4=0.098$ ) غير معنوي ( $\text{sig.}=0.441$ ).

#### د- نتائج اختبار الفرض الرابع (H4):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير ايجابي معنوي لمتغير تعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة (Comp) كمتغير مستقل على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية (AuFees) كمتغير تابع. واختبار هذا الفرض تم تحويله إلى صيغة الفرض العدم كالتالي:

$H_0$ : لا يؤثر تعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة ايجاباً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختباره بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (٤) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp} + \beta_2 \text{ARN} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad (4)$$

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج نموذج الانحدار رقم (٤):

جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الرابع (4) MODLE

MODLE (4)	Comp	LNARL	BDIND	FISYR
$\beta$	-0.260	0.226	0.835	0.130
T	-0.818	0.648	1.517	0.964
Sig	0.000	0.٠17	0.٠31	0.336
VIF	1.196	1.196	1.080	1.250
R2 =	0.117			
F = 5.08			Sig. F = 0.041	

يتضح من جدول (٧) السابق نتائج نموذج تحليل الانحدار الرابع (4) Model كما يلي :

- عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (تعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة، تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة، تاريخ نهاية السنة المالية) عند إجراء تحليل الإنحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.
- وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار F (5.084) وكان النموذج معنويا (Sig.=0.041) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.
- بلغ معامل التحديد يبلغ ( $R^2=0.117$ ) وهو يشير إلى القدرة التفسيرية المقبولة للنموذج حيث أن فقط 11.7 % من إجمالي التغيرات التي تحدث في أتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال تعقيد عميل منشأة المراجعة (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة ، تاريخ نهاية السنة المالية) وباقي التغيرات وقدرها 88.3 % ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي المتغير التابع.
- وباستخدام إحصائية الأختبار T، تبين وجود تأثير سلبي معنوي (sig.=0.000) لتعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة (Comp) علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة الدراسة (AuFees) حيث بلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ( $\beta_1 = -0.260$ ). وعليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بوجود تأثير ايجابي معنوي لتعقيد عميل منشأة المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات ومن ثم رفض الفرض الرابع للبحث (H4).
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Naser & Hassan, 2016) ، وتتعارض مع دراسات (Kikhia ,2015; Waqas & Middleton,2018; Samsuri & Arifin,2018; Hossain & Sobhan,2019; Kanakriyah ,2020; Shakhathreh & Alsmadi ,2021)
- ويرجع الباحثان التأثير السلبي المعنوي لتعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة المقاسة بنسبة المستحقات والمخزون إلى إجمالي الأصول علي أتعاب المراجعة لعينة الشركات

غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية إلي أن الشركات المعقدة تقوم بتوظيف فريق مؤهل جيداً، حيث تتطلب طبيعة وعدد المعاملات التي تجريها تلك الشركات توظيف محاسبين مؤهلين وذوي خبرة. بالإضافة إلي قيامها بتثبيت نظام محاسبة متقدم، والاعتماد علي نظام محاسبي ورقابي سليم يسهل اعتماد مراقب الحسابات عليه، وبالتالي يقلل من أعمال المراجعة الخارجية مما يترتب عليه أتعاب مراجعة أقل.

- ولم يختلف تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في النموذج الرابع عما كان عليه في النموذج الاول، حيث تبين وجود تأثير إيجابي ( $\beta_2=0.226$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.017$ ) لتأخير اصدار تقرير المراجعة عند مستوي معنوية 5%، ووجود تأثير ايجابي ( $\beta_3=-0.835$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.031$ ) لاستقلال مجلس الادارة. وأخيراً، تبين وجود تأثير ايجابي ( $\beta_4=0.130$ ) غير معنوي ( $\text{sig.}=0.336$ ) لتأريخ نهاية لسنة المالية.

#### هـ- نتائج اختبار الفرض الخامس ( $H_5$ ):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير ايجابي معنوي لمتغير حجم منشأة مراقب الحسابات (AuSize) كمتغير مستقل على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية (AuFees) كمتغير تابع. واختبار هذا الفرض تم تحويله إلي صيغة الفرض العدم كالتالي:

$H_0$ : لا يؤثر حجم منشأة مراقب الحسابات ايجاباً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختباره بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (٥) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{AuSize} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} + \varepsilon \quad (5)$$



ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج نموذج الانحدار رقم (٥):

جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الخامس (5) MODLE

MODLE (5)	AuSize	LNARL	BDIND	FISYR
$\beta$	1.084	0.460	0.746	0.081
T	12.75	1.743	1.760	0.791
Sig	0.000	0.083	0.080	0.430
VIF	1.008	1.143	1.063	1.206
R2 =	0.408			
F = 42.16			Sig. F = 0.000	

يتضح من جدول (٨) السابق نتائج نموذج تحليل الانحدار الخامس (5) Model كما يلي :

- عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (حجم منشأة المراجعة، تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة، تاريخ نهاية السنة المالية) عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.
- وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار F (42.165) وكان النموذج معنويا (Sig.=0.000) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.
- بلغ معامل التحديد يبلغ (R<sup>2</sup>=0.408) وهو يشير إلى القدرة التفسيرية المقبولة للنموذج حيث أن فقط 40.8% من إجمالي التغيرات التي تحدث في أتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال حجم منشأة المراجعة (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الادارة ، تاريخ نهاية السنة المالية) وباقى التغيرات وقدرها 59.2% ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي المتغير التابع.
- وباستخدام إحصائية الأختبار T، تبين وجود تأثير إيجابي معنوي (sig.=0.000) لحجم منشأة مراقب الحسابات (AuSize) علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة الدراسة

(AuFees) حيث بلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ( $\beta_1=1.084$ ). وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ايجابي معنوي لحجم منشأة المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات ومن ثم قبول الفرض الخامس للبحث ( $H_5$ ).

• وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Kanakriyah,2020; Barua et al.,2020; Nekhili et al.,2020; Li et al.,2020; ElGammal & Gharzeddine,2020; Sangchan et al.,2020; Hsieh et al.,2020; Jha et al.,2021; Oradi,2021; Alkebsee et al.,2021) ، وتتعارض هذه النتيجة مع (Gandía & Huguét,2021; Miah et al.,2020; Salehi,2020; Shakhatreh et al.,2020)

• ويرجع الباحثان التأثير الايجابي المعنوي لحجم منشأة المراجعة علي أتعاب المراجعة إلي أن منشآت المراجعة التي لديها شراكة أو تنتمي لإحدى منشآت المراجعة الاربعة الكبرى تمتاز بمستوي أعلى من جودة المراجعة وموثوقية أكبر للقوائم المالية لعملائها ويتوفر فيها الكفاءات البشرية، والخبرات والمزايا التكنولوجية، واجراءات حوكمة فعالة، والوفاء بمتطلبات معايير مراقبة الجودة ، وكذلك لتجنب الدعاوي القضائية وبالتالي يكون الحافز لمنشآت المراجعة لبذل جهود أعلى مما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة من أجل التعويض عن تكلفة الجهود المتزايدة.

• اختلف تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في النموذج الخامس عما كان عليه في النموذج الاول، فيما يتعلق بتأخير اصدار تقرير منشأة المراجعة حيث تبين وجود تأثير ايجابي ( $\beta_2=0.460$ ) غير معنوي ( $\text{Sig.}=0.083$ ) عند مستوي معنوية 5%، واستقلال مجلس الادارة والذي اظهر تأثير ايجابي ( $\beta_3=-0.746$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.080$ ). بينما لم يختلف تأثير تاريخ نهاية السنة المالية في النموذج الخامس عما كان عليه في النموذج الاول بوجود تأثير ايجابي ( $\beta_4=0.081$ ) غير معنوي ( $\text{sig.}=0.430$ ).

## و- نتائج اختبار الفرض السادس ( $H_6$ ):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير ايجابي معنوي لمتغير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات (IndSpec) كمتغير مستقل على أتعاب مراجعة القوائم المالية

للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية (AuFees) كمتغير تابع. ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلى صيغة الفرض العدم كالتالي:

$H_0$  : لا يؤثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ايجابا ومعنويا على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتم اختباره بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (٦) وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{AuFees} = \beta_0 + \beta_1 \text{IndSpec} + \beta_2 \text{LNARL} + \beta_3 \text{BDIND} + \beta_4 \text{FISYR} \quad \textcircled{6}$$

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج نموذج الانحدار رقم (٦):

جدول (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج السادس (6) MODLE

MODLE (6)	IndSpec	LNARL	BDIND	FISYR
$\beta$	- 0.223	0.482	0.883	0.146
T	- 1.891	1.365	1.627	1.111
Sig	0.060	0.٠٤4	0.٠05	0.268
VIF	1.111	1.245	1.063	1.203
$R^2 =$	0.129			
F = 7.821			Sig. F = 0.025	

يتضح من جدول (٩) السابق نتائج نموذج تحليل الانحدار السادس (6) Model كما يلي :

- عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة، تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس الإدارة، تاريخ نهاية السنة المالية) عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.
- وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار F (7.821) وكان النموذج معنويا (Sig.=0.025) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.
- بلغ معامل التحديد يبلغ (R2=0.129) وهو يشير إلى القدرة التفسيرية المقبولة للنموذج حيث أن فقط 12.9 % من إجمالي التغيرات التي تحدث في أتعاب مراجعة القوائم المالية (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (تاخر اصدار تقرير المراجعة، استقلال مجلس

الإدارة ، تاريخ نهاية السنة المالية) وباقي التغيرات وقدرها 87.1 % ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي المتغير التابع.

• وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير سلبي غير معنوي ( $\text{sig.}=0.060$ ) للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات (IndSpec) علي أتعاب مراجعة القوائم المالية لعينة الدراسة (AuFees) حيث بلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ( $\beta_1=-0.223$ ). وعليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بوجود تأثير ايجابي معنوي للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات ومن ثم رفض الفرض السادس للبحث ( $H_6$ ).

• وتتعارض هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Bae et al.,2019; Kharuddin et al.,2019; Miah,2019; ElGammal & Gharzeddine,2020; Nisrina, 2021; Shakhathreh & Alsmadi , 2021) ، بينما تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Cahan et al.,2015 Cairney & Stewart,2015; Kamath et al.,2018; Xiong & Zhang,2018)

• ويرجع الباحثان التأثير السلبي غير المعنوي للتخصص الصناعي لمنشأة المراجعة علي أتعاب المراجعة إلي أنه يترتب علي التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة تخفيض تكرار العمل في صناعة معينة مما يؤدي لانخفاض جهد المراجعة نظرا لتشابها إجراءات وخطوات عملية المراجعة في منشآت نفس الصناعة وتفهم أنشطة منشأة العميل في نفس الصناعة بدرجة أكبر، بالإضافة إلي قدرة منشآت المراجعة المتخصصة في الاحتياج لوقت اقل لفهم نظام المعلومات المحاسبي للمنشأة، فضلا عن مهارات اكتشاف التحريفات الجوهرية مما يؤدي لانخفاض اتعاب المراجعة التي يتقاضاها مراقبو الحسابات.

• ولم يختلف تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في النموذج السادس عما كان عليه في النموذج الاول، حيث تبين وجود تأثير ايجابي ( $\beta_2=0.482$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.044$ ) لتأخير اصدار تقرير منشأة المراجعة عند مستوى معنوية 5%، ووجود تأثير ايجابي ( $\beta_3=-0.883$ ) معنوي ( $\text{Sig.}=0.005$ ) لاستقلال مجلس الإدارة. وأخيراً، تبين وجود تأثير ايجابي ( $\beta_4=0.146$ ) غير معنوي ( $\text{Sig.}=0.268$ ) لتاريخ نهاية لسنة المالية.

وفيما يلي ملخص بنتائج اختبار فروض الدراسة:

جدول (١٠): نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرص	فروض البحث	نتيجة الاختبار
H <sub>1</sub>	يؤثر حجم منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول
H <sub>2</sub>	تؤثر ربحية منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض
H <sub>3</sub>	تؤثر مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول
H <sub>4</sub>	يؤثر تعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض
H <sub>5</sub>	يؤثر حجم منشأة المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول
H <sub>6</sub>	يؤثر التخصص الصناعي لمنشأة المراجعة ايجابا ومعنويا علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض

(المصدر: إعداد الباحثان)

### ثالثا: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر كل من خصائص منشأة عميل المراجعة وخصائص منشأة المراجعة علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات المصرية، وذلك للحصول على دليل من الواقع العملي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. واعتمد الباحثان علي جميع بيانات فعلية لعدد ٥٠ شركة ( لمدة ٥ سنوات) من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من مختلف قطاعات الصناعة ، وبإجمالي ٢٥٠ مشاهدة سنوية شكلت عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩. وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد باعتباره الأسلوب الأكثر ملاءمة للتنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة.

وبناء علي نتائج تحليل الانحدار المتعدد تم قبول الفرض الأول، بمعنى وجود تأثير ايجابي معنوي لحجم منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة. وفي الوقت نفسه أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يختلف مع توقعات الباحثين بشأن تأثير ربحية منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة ؛ فقد تم رفض الفرض الثاني، لأن هناك تأثير سلبي معنوي لربحية منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة. من ناحية أخرى، يوجد تأثير ايجابي معنوي لمخاطر أعمال منشأة

عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة وبالتالي قبول الفرض الثالث. وخلصت الدراسة أيضا إلي وجود تأثير سلبي معنوي لتعقيد عمليات منشأة عميل المراجعة علي أتعاب المراجعة، واختلفت تلك النتيجة أيضا مع توقعات الباحثين وبالتالي تم رفض الفرض الرابع. وكذلك خلصت الدراسة إلي وجود تأثير ايجابي معنوي لحجم منشأة المراجعة علي أتعاب المراجعة وهو مع اتفق مع توقعات الباحثين وكذلك العديد من الدراسات السابقة وبالتالي تم قبول الفرض الخامس. واخير خلصت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي معنوي للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي أتعاب المراجعة، ومن ثم رفض الفرض السادس.

وخلص الباحثان أيضا في الشق التطبيقي للبحث إلي أن أكثر العوامل أهمية في تحديد أتعاب المراجعة هو حجم منشأة مراقب الحسابات من خلال وجود شراكة لمنشآت المراجعة المصرية مع إحدي منشآت الاربعة الكبرى Big4، حيث وجدت الدراسة أن حجم منشأة مراقب الحسابات مع المتغيرات الرقابية لديه اكير قدرة تفسيرية لاتعاب المراجعة، ويليه في الاهمية حجم منشأة عميل المراجعة.

وفي ضوء النتائج السابقة، نجد أنه في سوق خدمة المراجعة المصري، قد يؤدي الخوف من خسارة العملاء والعائدات الناتجة عن أنشطة التأكيد المختلفة إلى الإضرار باستقلالية مراقب الحسابات، وبالتالي، يوصي الباحثان بضرورة وضع الية لتنظيم وتحديد والتحقق من مدي كفاية اتعاب المراجعة ومدي اتفاتها مع الجهد والوقت المطلوبين لعملية المراجعة للمساعدة في تقليل النزاعات الخاصة بتراجع استقلالية مراقب الحسابات، بالإضافة إلي ضرورة أن يلزم القانون في مصر بافصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن المبالغ الفعلية المدفوعة لمراقبي الحسابات كاحد بنود الافصاح الاضافي المرفق للقوائم المالية، وان توضح هذه المبالغ أتعاب مراجعة القوائم المالية والاتعاب الاخرى بخلاف ذلك. بالإضافة إلي ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بعقد دروات تدريبية لمنشآت المراجعة لتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وقدرتهم وخبراتهم، ليصبحوا اكثر قدرة علي تقديم أفضل خدمة باعلي جودة وياتعاب مقبولة.

وأخيرا، وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، ولمعالجة حدوده قدر الامكان؛ يوصى الباحثان بمزيد من البحوث المستقبلية بشأن قضية محددات أتعاب المراجعة في البيئة المصرية من خلال إدخال محددات وعوامل جديدة مثل خصائص لجنة المراجعة وخصائص مجلس الادارة والقدرة الإدارية والثقة المفرطة وقوة المدير التنفيذي وقابلية القوائم المالية السنوية للقراءة والأزمات مثل أزمة فيروس كورونا، يتوسطها أو يعدلها العديد من العوامل مثل تبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS وهيكل الرقابة الداخلية وطبيعة الصناعة. ومن المنطقي أن تمتد البحوث المستقبلية أيضًا لتشمل اختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والافصاح عن مخاطر الامن السيبراني وأتعاب المراجعة.

## المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم، محمد الشرييني اسلام (٢٠١٨). التأثير المشترك لخصائص مجلس الادارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية* - جامعة المنصورة - كلية التجارة، المجلد ٤٢، العدد ٣، ص: ٣ - ٥٣.
- حسين ، محمد سعد أحمد (٢٠٢١). العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة - دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* - قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الاسكندرية - المجلد الخامس - العدد الثاني - ص : ٣٠٢-٣٦٧.
- سمرة، ياسر محمد السيد (٢٠١٥). نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الاعمال وزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٧ ، العدد ٢ ، ص ٤٥٦ - ٥١٦.
- صالح ، يوسف خالد براهيم; أحمد، عبد الناصر محمد (٢٠١٩). أثر أتعاب المراجعة علي فاعلية تقارير المراجعة الخارجية :دراسة ميدانية. *الأكاديمية العربية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا*، المجلد ١٠ ، العدد ٣٥، ص: ٨٧ - ١٠٢.
- علي، محمود أحمد أحمد (٢٠١٩). اثر حجم منشأة مراقب الحسابات والخصائص التشغيلية لمنشأة عميله علي قيمة اتعابه عن مراجعة لقوائم المالية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة اتحاد الجامعات العربية* - كلية التجارة جامعة بني سويف ، المجلد الثامن ، العدد الثاني، ص: ١٨٦ - ٢٣٨.
- منصور، محمد السيد. (٢٠١٨). أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية *مجلة الفكر المحاسبي* - عين شمس ، العدد (٢٢) ، المجلد الرابع، ص: ٩٥٨ - ١٠٢٩ .
- Abdullah, A. M., Naser, K., & Al-Enazi, N. (2017). An empirical investigation of factors affecting audit fees: evidence from Kuwait. **International advances in economic research**, 23(3), 333-347.
- Alanezi, F., & Alfraih, M. (2016). The awareness of external auditors and the management of Kuwaiti listed companies on determinants of audit fees: an exploratory study. **International Journal of Business and Management**, 11(1), 108.
- Al-Harshani, M. (2008). The pricing of audit services: Evidence from Kuwait. **Managerial Auditing Journal**, 23(7), 685-696.
- Alkebesee, R. H., Tian, G. L., Usman, M., Siddique, M. A., & Alheby, A. A. (2021). Gender diversity in audit committees and audit fees: evidence from China. **Managerial Auditing Journal**.
- Amba, S. M., & Al-Hajeri, F. K. (2013). Determinants of audit fees in Bahrain: An empirical study. **Journal of Finance and Accountancy**, 13, 1

- Arens, A. A., Elder, R. J., Beasley, M. S., & Hogan, C. E. (2016). Auditing and assurance services. **Auditing and Assurance Services**.
- Bae, G. S., Choi, S. U., & Lee, J. E. (2019). Auditor industry specialization and audit pricing and effort. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 38(1), 51-75.
- Barua, A., Lennox, C., & Raghunandan, A. (2020). Are audit fees discounted in initial year audit engagements? **Journal of Accounting and Economics**, 69(2-3), 101282.
- Bozec, R., & Dia, M. (2017). Monitoring function of the board and audit fees: contingent upon ownership concentration. **International Journal of Accounting & Information Management**.
- Cahan, S. F., & Sun, J. (2015). The effect of audit experience on audit fees and audit quality. **Journal of Accounting, auditing & finance**, 30(1), 78-100.
- Calderon, T. G., Wang, L., & Klenotic, T. (2012). Past control risk and current audit fees. **Managerial Auditing Journal**, 27(7), 693-708.
- Cairney, T. D., & Stewart, E.G. (2015). Audit fees and client industry homogeneity. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 34(4),33-57.
- Connelly, L. M. (2021). Introduction to analysis of variance (ANOVA). **Medsurg Nursing**, 30(3), 218-158.
- De Fuentes, C., & Sierra, E. (2015). Industry specialization and audit fees: a meta-analytic approach. **Academia Revista Latinoamericana de Administración**.
- El-Gammal, W. (2012). Determinants of audit fees: Evidence from Lebanon. **International Business Research**, 5(11), 136.
- ElGammal, W., & Gharzeddine, M. (2020). Determinants of audit fees in developing countries: Evidence from Egypt.
- Fleming, D., Hee, K., & Romanus, R. N. (2014). Auditor industry specialization and audit fees surrounding Section 404 implementation. **Review of Accounting and Finance**.
- Gandía, J. L., & Hugué, D. (2021). Audit fees and earnings management: differences based on the type of audit. **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, 34(1), 2628-2650.
- Gonthier- Besacier, N., & Schatt, A. (2007). Determinants of audit fees for French quoted firms. **Managerial Auditing Journal**.
- Hassan, Y., & Naser, K. (2013). Determinants of audit fees: Evidence from an emerging economy.
- Hong, N. T. P., & My, T. L. H. (2017). The Determinants of Audit Fees for Companies in Vietnam. **Journal of Economics and Development**, 19 (2), 68, 88.
- Hossain, M. N., & Sobhan, R. (2019). Determinants of audit fees: Evidence from pharmaceutical and chemical industry of Bangladesh. **International Journal of Trend in Scientific Research and Development**, 4(1), 815-821.
- Hsieh, T. S., Kim, J. B., Wang, R. R., & Wang, Z. (2020). Seeing is believing? Executives' facial trustworthiness, auditor tenure, and audit fees. **Journal of Accounting and Economics**, 69(1), 101260.
- Ismail, T. H., Mansour, K., & Sayed, E. (2022). Effects of other comprehensive income on audit fees and audit report lag in Egyptian firms: does board gender diversity matter? **Journal of Economic and Administrative Sciences**.



- Januarti, I., Darsono, D., & Chariri, A. (2020). The relationship between audit committee effectiveness and audit fees: Insights from Indonesia. **The Journal of Asian Finance, Economics, and Business**, 7(7), 179-185.
- Jha, A., & Chen, Y. (2015). Audit fees and social capital. **The Accounting Review**, 90(2), 611-639.
- Jha, A., Kulchania, M., & Smith, J. (2021). US political corruption and audit fees. **The Accounting Review**, 96(1), 299-324.
- Jizi, M., & Nehme, R. (2018). Board monitoring and audit fees: the moderating role of CEO/chair dual roles. **Managerial Auditing Journal**.
- Joshi, P. L., & Al- Bastaki, H. (2000). Determinants of audit fees: evidence from the companies listed in Bahrain. **International journal of auditing**, 4(2), 129-138.
- Joshi, P. L., Deshmukh, A., Salleh, N. M. Z. N., & Jaffar, N. (2014). Determinants of Audit Fees in Malaysia's Top 100 Listed Companies: An Empirical Study. **International Journal of Strategic Decision Sciences (IJSDS)**, 5(4), 79-98.
- Kamath, R., Huang, T. C., & Moroney, R. A. (2018). Auditor rotation and perceived competence and independence: the effect of fees and industry specialization. **Journal of International Accounting Research**, 17(3), 153-175.
- Kanakriyah, R. (2020). Model to determine main factors used to measure audit fees. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 24(2), 1-13.
- Kharuddin, K. A. M., Basioudis, I. G., & Hay, D. (2019). Partner industry specialization and audit pricing in the United Kingdom. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 35, 57-70.
- Kikhia, H. Y. (2015). Determinants of audit fees: Evidence from Jordan. **Accounting and finance Research**, 4(1), 42-53.
- Kimeli, E. K. (2016). Determinants of Audit Fees Pricing: Evidence from Nairobi Securities Exchange (NSE).
- Lai, K. W. (2019). Audit report lag, audit fees, and audit quality following an audit firm merger: Evidence from Hong Kong. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 36, 100271.
- Li, H., No, W. G., & Boritz, J. E. (2020). Are external auditors concerned about cyber incidents? Evidence from audit fees. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 39(1), 151-171.
- Miah, M. S. (2019). Audit fee premium for industry specialization: A developed country perspective. **Journal of Accounting, Business and Management (JABM)**, 26(2), 1-11.
- Miah, M. S., Jiang, H., Rahman, A., & Stent, W. (2020). Audit effort, materiality and audit fees: evidence from the adoption of IFRS in Australia. **Accounting Research Journal**.
- Mohammed, N. H., & Saeed, A. (2018). Determinants of Audit Fees: Evidence from UK Alternative Investment Market. **Academic Journal of Nawroz University**, 7(3), 34-47.
- Moradi, J., Valipour, H., & Pahlavan, Z. (2012). Earnings management, board independence and audit fees considering the firm's profitability level. **Asian Economic and Financial Review**, 2(2), 358-366.

- Musah, A. (2017). Determinants of audit fees in a developing economy: evidence from Ghana. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 7(11), 716-730.
- Nagy, A. L. (2014). Audit partner specialization and audit fees. **Managerial Auditing Journal**.
- Naser, K., & Hassan, Y. M. (2016). Factors influencing external audit fees of companies listed on Dubai Financial Market. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**.
- Naser, K., & Nuseibeh, R. (2007). Determinants of audit fees: empirical evidence from an emerging economy. **International Journal of Commerce and Management**.
- Nekhili, M., Gull, A. A., Chtioui, T., & Radhouane, I. (2020). Gender- diverse boards and audit fees: What difference does gender quota legislation make? **Journal of Business Finance & Accounting**, 47(1-2), 52-99.
- Nisrina, N. (2021). Product Market Competition and Audit Fees: Auditor Industry Specialization as A Moderating Variable. **Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis**, 8(1).
- Oradi, J. (2021). CEO succession origin, audit report lag, and audit fees: Evidence from Iran. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 45, 100414.
- Owusu, G. M. Y., & Bekoe, R. A. (2019). Determinants of audit fees: The perception of external auditors. **Journal of Research in Emerging Markets**, 1(4), 44-54.
- Rewczuk, K., & Modzelewski, P. (2019). Determinants of audit fees: Evidence from Poland. **Central European Economic Journal**, 6(53), 323-336.
- Salehi, M. (2020). The relationship between the companies' political connections and audit fees. **Journal of Financial Crime**.
- Salehi, M., & Rashidi Soorestani, N. (2019). The effect of audit committee and board of directors' characteristics on audit fees and internal control quality in Iran.
- Samsuri, A. S. B., & Arifin, T. R. B. T. (2018). Determinants of Audit Fees: A Conceptual View of Audit Quality Characteristics. **International Journal of Advanced Scientific Research and Management**, 3(5), 110-116.
- Sangchan, P., Habib, A., Jiang, H., & Bhuiyan, M. B. U. (2020). Fair value exposure, changes in fair value and audit fees: evidence from the Australian real estate industry. **Australian Accounting Review**, 30(2), 123-143.
- Santhosh, N., & Ganesh, R. S. (2020). Determinants of Audit Fees: Evidence from Companies Listed in the Industrial Sector of Muscat Securities Market. **Journal of Critical Reviews**, 7(3), 33-36.
- Schierstedt, B., & Corten, M. (2021). The influence of private family firm characteristics on audit fees: the family name as a red flag. **Managerial Auditing Journal**.
- Shakhatreh, M. Z., & Alsmadi, S. A. (2021). Determinants of Audit Fees and the Role of the Board of Directors and Ownership Structure: Evidence from Jordan. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 8(5), 627-637.
- Shakhatreh, M. Z., Alsmadi, S. A., & Alkhataybeh, A. (2020). The effect of audit fees on disclosure quality in Jordan. **Cogent Business & Management**, 7(1), 1771076.
- Shan, Y. G., Troshani, I., & Tarca, A. (2019). Managerial ownership, audit firm size, and audit fees: Australian evidence. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 35, 18-36.

- Stanley, J. D. (2011). Is the audit fee disclosure a leading indicator of clients' business risk? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 30(3), 157-179.
- Tahir, W. M. M. W., & Paino, H. (2013). The influence of business risk on audit pricing and fraud. *International Proceedings of Economics Development and Research*, 67(11), 50-54.
- Urhoghide, R. O., & Izedonmi, F. O. I. (2015). An empirical investigation of audit fee determinants in Nigeria. *International Journal of Business and Social Research*, 5(8), 48-58.
- Wahab, E. A. A., Zain, M. M. (2013). Audit fees during initial engagement in Malaysia. *Managerial Auditing Journal*, 28(8), 735-754.
- Waqas, M., & Middleton, A. (2018). Determinants of audit fees: Analysis of legal systems & macro-economic Determinants.
- Xiong, Y., & Zhang, Y. (2018). Auditor Industry Specialization, Industry Homogeneity, and Audit Costs: Evidence from the Chinese Capital Markets. *Transformations in Business & Economics*, 17(1).
- Xu, Y. (2011). The Determinants of Audit Fees: An Empirical Study of China's listed companies.
- Yang, R., Yu, Y., Liu, M., & Wu, K. (2018). Corporate risk disclosure and audit fee: A text mining approach. *European Accounting Review*, 27(3): 583-594.
- Zhang, J. Z., & Yu, Y. (2016). Does board independence affect audit fees? Evidence from recent regulatory reforms. *European Accounting Review*, 25(4), 793-814.

